النهج الديمقراطي

إلى الأمام من أجل الاشتراكية

ⵜⴰⵏⵀⴰⵊ ⴰⵟⴰⵎⵓⵔⴰⵟⵉ

• العدد : 442

من 18 إلى 24 يناير 2022

• الثمن : 4 دراهم

عبد المومن شباري
فقيد النهج الديمقراطي

جريدة أسبوعية تصدر كل ثلاثاء • المدير المسؤول : المصطفى براهمة • مدير النشر: الحسين بوسحابي • رئيس التحرير: التيتي الحبيب

هل تستطيع دولة المخزن ضمان الحماية الاجتماعية بالارتهان الى التبعية ومنطق السوق؟

كلمة العدد

التضامن الأممي

يكتسي التضامن مع نضالات الشعوب ومع المنظمات المناضلة ضحايا الحصار والقمع في العالم أهمية قصوى، خاصة في الظرف الحالي الذي يشهد احتدادا كبيرا للصراع الطبقي، على المستوى العالمي، يتمثل في لجوء الرأسمالية المتأزمة، في المركز والمحيط، إلى تشديد السلطوية والقبضة القمعية ضد الشعوب وحركاتها النضالية ومنظماتها المناضلة في محاولة لإجهاض نضال الشعوب واجتثاث قواها المناضلة لتوفير شروط تصعيد الاستغلال والاضطهاد والنهب.

ويهدف التضامن الأممي إلى المساهمة في فك الحصار على الشعوب وحركاتها النضالية ومنظماتها المكافحة ورفع معنويات الشعوب ومناضليها ومناضلاتها من خلال احساسهم أنهم ليسوا معزولين وأن نضالهم جزء من النضال العام ضد الامبريالية والرجعية في العالم.

ويستمد التضامن الأممي مضمونه الأرقى ومثله الأعلى من رموز كبار ضحوا بحياتهم من أجل الثورة في العالم، وعلى رأسهم تشي غيفارا والمهدي بن بركة وقوام نكروما وغيرهم. هؤلاء يشكلون منارات مضيئة في طريق تحرر الطبقة العاملة من الاستغلال وتحرر الشعوب من الاستبداد والاضطهاد والقهر.

إن النهج الديمقراطي في حاجة ماسة للتضامن الأممي في مواجهة تصاعد الحصار والتضييق عليه مع اقتراب تاريخ عقد مؤتمره الوطني الخامس، خاصة وأنه يعتزم الاعلان عن تأسيس حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين. إن النظام في المغرب يضع كل العراقيل أمام إنعقاد مؤتمرنا وصولا إلى منعه، وذلك انتقاما من النهج الديمقراطي لمواقفه المدافعة على الطبقة العاملة والشغيلة وعموم الكادحين ومختلف الطبقات والفئات الشعبية وتواجده في مختلف واجهات وساحات النضال وفضحه ونضاله ضد السياسات الرجعية المناهضة لمصالح الشعب المغربي وضد ديمقرطية الواجهة وضد الاستبداد والتغول البوليسي والانتهاكات الخطيرة للحريات وحقوق الإنسان وضد التطبيع مع الكيان الصهيوني.

ليس النهج الديمقراطي التنظيم الوحيد الذي يتعرض للحصار، بل هناك العديد من التنظيمات، نذكر منها، على سبيل المثال لا الحصر، جماعة العدل والإحسان والجمعية المغربية لحقوق الإنسان.

استشعارا منه للأهمية القصوى للتضامن الأممي، يخصص النهج الديمقراطي حيزا مهما من نشاطه للتعبير عن تضامنه مع نضالات الشعوب، وعلى رأسها الشعب الفلسطيني، وقواها المكافحة من خلال بياناته وتنظيمه لأشكال تضامنية متنوعة أو مشاركته، بجانب قوى أخرى، في تنظيمها. كما يلعب دورا فاعلا في بناء أدوات هذا التضامن، على مختلف المستويات الدولية والاقليمية والوطنية وعلى المستوى النسائي والشبيبي والنقابي والحقوقي وغيرها.

فعلى المستوى الوطني، يساهم النهج الديمقراطي في الشبكة الديمقراطية المغربية للتضامن مع الشعوب والجبهة المغربية لدعم فلسطين وضد التطبيع.

وعلى مستوى العالم العربي والمغاربي، يتواجد

يتبع ص 2

ضيف العدد : **ادريس عدة**

لم نلمس بعد،أي تحرك على مستوى المطالب العامة وعلى رأسها تحقيق المعادلة بين SMIGوSMAG، والزيادة في الحد الادنى للمعاش وفي الاجور وحل النزاعات

مأزق الأنظمة السياسية في البلدان العربية والمغاربية 6

استعادة اليسار لتوهجه يرعب الامبرياليات والرجعيات التابعة 11

المرأة المغربية ورهان المساواة والمناصفة بين التشريعات والواقع 12

ثورة وسكون 14

www.annahjaddimocrati.org jaridanahj@yahoo.fr السحب : مطبعة العهد الجديد

عنوان الجريدة : 70 زنقة ماكس كدجو – رقم 12، الطابق 5 – انفا الدار البيضاء – فاكس : 0522207080 – ملف الصحافة : 6 ص 1995 - رقم الايداع القانوني : 1995 / 104

التضامن الأممي: الأسباب، الأهداف والوسائل

نظم النهج الديمقراطي مساء يوم السبت 15 يناير 2022 ندوة دولية في إطار حملة #ارفعوا_ايادكم_عن_النهج تحت عنوان: " التضامن الأممي" : الأسباب، الأهداف والوسائل في ظل التضييق والمنع الذي يعاني منه حزب النهج الديمقراطي وبالأخص بعد اتخاذ السلطات قرارا بتجريده من حقه في الاستفادة من القاعات العمومية قصد تنظيم مؤتمره الوطني، ينظم الحزب ندوة دولية تحت عنوان "التضامن الأممي: الأسباب، الأهداف والوسائل" وذلك في إطار الحملة التضامنية التي تساهم فيها مجموعة من القوى في مختلف مناطق العالم.

وبمشاركة : فيجاي براشاد: مدير معهد تريكونتيننتال

- جواو بيدرو ستيديل: حركة الفلاحين دون أرض, البرازيل

ايرفين جيم: الحزب الإشتراكي الثوري لجنوب أفريقيا

حمة الهمامي: حزب العمال التونسي

مايتي مولا: حزب اليسار الاوروبي، بروكسيل

بيرت دي بيلدر: حزب العمل البلجيكي

مريم ابو دقه: الجبهة برامش بوكهال: الحزب الشيوعي النيبالي

عبد الله الحريف ومصطفى البراهمة: النهج الديمقراطي

لائحة التنظيمات التي شاركت في الندوة التضامنية الدولية بشكل مباشر أو عبر رسائل تضامنية

1. الحزب الاشتراكي الثوري - جنوب إفريقيا،
2. حزب العمال- تونس
3. الاتحاد الوطني لعمال الحديد بجنوب إفريقيا(NUMSA)
4. معهد القارات الثلاث للدراسات الاجتماعية
5. حزب اليسار الأوروبي
6. حزب العمل البلجيكي
7. حركة الفلاحين بدون ارض البرازيلMovimiento de los Trabajadores Rurales Sin Tierra (MST),
8. الحزب الشيوعي بالنيبال الاشتراكيون الموحدون.
9. حزب الاشتراكية والتحرر، الولايات المتحدة الاميركية
10. حركة نستطيع-موريتانيا
11. حزب الوحدة الشعبية الديمقراطي الأردني
12. الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين
13. حزب الشعب الديمقراطي الأردني
14. الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين
15. الحزب الشيوعي اللبناني
16. حزب الشعب الفلسطيني
17. حزب العمال الاشتراكي- الجزائر
18. حزب عيش وحرية (قيد التأسيس)-مصر
19. حزب التحالف الشعبي الاشتراكي-مصر
20. الحزب الشيوعي الأردني
21. الحزب الشيوعي المصري
22. تجمع المدافعين الصحراويين عن حقوق الإنسان - CODESA
23. الحزب الوطني الديمقراطي الاشتراكي- تونس
24. التيار الشعبي- تونس
25. حزب القطب- تونس
26. حركة تونس إلى الأمام
27. حزب الوطنيين الديمقراطيين الموحد- تونس
28. اتحاد القوى الشبابية- تونس
29. حركة الشعب- تونس
30. الحزب الاشتراكي- تونس
31. الحزب الشيوعي السوداني
32. فيدرالية اليسار- المغرب
33. الحزب الاشتراكي الموحد - المغرب
34. الحزب الشيوعي الاسباني
35. جبهة النضال الشعبي الفلسطيني
36. جماعة العدل والإحسان
37. الجمعية المغربية لحقوق الإنسان
38. الجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين بالمغرب
39. الجمعية المغربية للنساء التقدميات
40. القمة العالمية للشعوب
41. الندوة الدولية للأحزاب والمنظمات الماركسية اللينينية
42. الحزب الشيوعي العالمي بفرنسا
43. منظمة توفان -إيران
44. حزب العمل الشعبي التركي
45. مجلة الديمقراطية الثورية – الهند
46. plate forme pour le parti de prolétariat d'Italie
47. منظمة مستقبل العمل – ألمانيا
48. تحالف الأخضر والأحمر _ الدنمارك
49. حزب اليسار التركي
50. حزب سيريزا اليونان،
51. باتريا غراندي من الارجنتين
52. الحزب الشيوعي الفرنسي
53. الاتحاد العام لنقابة عمال العراق
54. جامعة الفقراء الولايات المتحدة الاميريكية
55. اليسار الموحد وبديل كطالونيا
56. الجامعة الوطنية للتعليم، التوجه الديمقراطي
57. الحزب الاشتراكي التحرري Parti socialiste et libération، الولايات المتحدة
58. حركة اسكابينا الأممية، الباسك (- Askapena Euskal Herriko erakunde internazionalista)
59. Kairos Center for Religions, Rights and Social Justice in New York City
60. الحركة الديمقراطية الشعبية الموحدة- سوازيلاندا
61. منظمة كفاح تونس

<<<

النهج الديمقراطي في عدد من الإطارات التنسيقية لقوى سياسية وحقوقية ونقابية وغيرها ويعمل على بناء إطار للقوى الماركسية. ونفس الشيء في إفريقيا.

على المستوى الدولي، يساهم النهج الديمقراطي في سيرورات وحدوية مختلفة .

هكذا يشتغل النهج الديمقراطي في القمة العالمية للشعوب التي تضم مئات المنظمات السياسية والنقابية والجمعوية من كل القارات. ويشارك بقوة في الحملة العالمية المستمرة لمناهضة الامبريالية، خاصة في منطقتنا، والتي أطلقتها القمة العالمية للشعوب إلى جانب حركة نهج الفلاحين (لافيا كامبسينا) والمسيرة العالمية للنساء ومنتدى ساو باولو للأحزاب الشيوعية بأمريكا اللاتينية وحزب اليسار الأوروبي... وقد شهدت المنطقة العربية والمغاربية دينامية مهمة عبر تنظيم حملات إعلامية تضامنية وندوات سياسية وقطاعية ومهرجانات للمقاومة والتضامن.

وبادر النهج الديمقراطي لطرح ضرورة تضامن القمة مع السيرورات الثورية في العالم العربي والمغاربي من خلال إرسال وفود للسودان والجزائر... وتتوفر القمة على مدارس في عدد من الدول من أهم أهدافها نشر قيم التضامن الأممي. وبفضل خطها المناهض للرأسمالية والإمبريالية، يمكن للقمة ان تلعب دورا هاما في بناء الجبهة العالمية ضد الامبريالية لانجاز مهام التحرر الوطني بأفق الانتقال إلى الاشتراكية.

ويشارك النهج الديمقراطي في الندوة الدولية للأحزاب والمنظمات الماركسية-اللينينية التي تضم العشرات من المنظمات من مختلف القارات وتقدم الدعم والتضامن مع الشعوب من خلال مواقفها ونشرها لمجلة "الوحدة والنضال".

يعتبر النهج الديمقراطي سيرورة بناء أممية ماركسية أحدى أهم السيرورات التي يشتغل عليها بجانب سيرورة بناء الحزب المستقل للطبقة العاملة التي يعتبرها حاسمة في انجاز مهام التحرر الوطني والديمقراطية والاشتراكية والمساهمة في سيرورة بناء وتوحيد المنظمات الذاتية المستقلة للجماهير الشعبية والمساهمة في بناء جبهة الطبقات الشعبية. كما يعتبر أن بناء هذه الأممية الماركسية يرتبط أشد الارتباط بتوسيع وتطوير الجبهة ضد الامبريالية ورمزها امريكا.

لا بديل عن المقاومة الشعبية

سيدي قاسم

النقابة الوطنية للعمال الزراعيين تطالب بإنصاف العمال ضحايا فشل الشركات المستحوذة على أراضي الدولة

عقد فرع سيدي قاسم للنقابة الوطنية للعمال الزراعيين جمعا عام لتجديد مكتبه المسير يوم الثلاثاء 11 يناير الجاري بمقر الاتحاد المغربي للشغل بسيدي قاسم وكان الاجتماع فرصة لتقييم عمل النقابة الوطنية على الصعيد

الوطني والجهوي والمحلي ومتابعة عمل الجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي الى جانب شغيلة القطاع في المؤسسات والإدارات التابعة لوزارة الفلاحة ومع الفلاحين الكادحين وبعد الوقوف دقيقة صمت وفاء لروح العاملة صباح دينار ،وبعد تدارس أوضاع العمال واستعراض افاق العمل فان الجمع العام يبلغ الرأي العام المحلي والوطني والعاملات والعمال الزراعيين وشغيلة القطاع الفلاحي في الإقليم ما يلي:

- تضامنه المطلق مع إخواننا في شتوكة آيت باها وتعازيه الحارة لأسرة ورفاق ورفقيات شهيدة الاستغلال والحكرة صباح دينار ويندد بتغول شركة أزورا المسؤولة عن مأساة الفقيدة ومعاناة زملائها المعتصمين.

- يعبر عن اعتزازه بالنجاح الكبير للحملة الوطنية التي نفذتها النقابة الوطنية للعمال الزراعيين ما بين 8 و19 دجنبر الماضي و يعتبرها دليلا على استمرار النقابة الوطنية التابعة لجامعتنا إطارا وحدويا مكافحا من أجل فضح المسؤولين عن الواقع المزري للعمال الزراعيين والتعبير عن مطالبهم وفي مقدمتها المساواة بين الحد الادنى للأجور في القطاع الفلاحي مع نظيره في باقي القطاعات والزيادة في الحد الأدنى للمعاش الى غاية 2000 درهم وضمان الشغل القار واللائق والحريات النقابية.

- يطالب الجمع العام وزارة الشغل بالزيادة في عدد مفتشي الشغل في لمديرية إقليمة سيدي قاسم لمواجهة تراكم الشكايات الجماعية والفردية وتعزيز زيارات التفتيش ومد المديرية الاقليمية للشغل بوسائل العمل على فرض تطبيق قانون الشغل على علاته وردع المخالفين.

- يجدد مطالبة العمال الزراعيين في المنطقة بإنصاف عمال شركات:سيتروما،كاب غرب،كاب أكرو،أوديما،الشركة الدولية وشركة جود أكري وبتفعيل اللجنة الاقليمية للبحث المصالحة لمعالجة عدد من القضايا المحالة عليها ونخص بالذكرملف شركة أملاك أوملالة.

- يجدد تضامن الفرع مع إخواننا في شركات: أملاك أوملالة وساك وهالسطا ومليح أكري في القنبطرة وبلقصيري وعمال زلاغ أكري في إيموزار وصوبروفيل وروزافلور في شتوكة آيت باها وحوامض تارودانت في اولاد تايمة وغيرها من مواقع نضال وصمود العاملات والعمال الزراغيين في مواجهة القهر والاستغلال ويحمل المسؤولية لوكالة التنمية الفلاحية في ما آلت اليه أوضاع عمال الضعات التي فشلت عليها مشاريع شراكة الدولة مع الخواص.

- يطالب الحكومة بالإسراع في تنفيذ الاتفاقات السابقة مع مركزيتنا وبفتح حوار اجتماعي عاجل يكون مناسبة للاستجابة لمطالب العمال الزراعيين وباقي شرائح الطبقة العاملة.

- يعبر عن تضامن العمال لزراعين في سيدي قاسم المطلق، مع إخواننا في المديرية الجهوية للفلاحة في القنيطرة وفي المديرية الجهوية للمكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغدائية في أكادير ومع الفلاحين الكادحين في المنطقة ويدعو وزارة فلاحة الى تمكينهم من الدعم الكافي لمواجهة نتائج التأخر الكبير للتساقطات المطرية والغلاء المهول للبذور والأسمدة والمحروقات وتراكم الديون.

وخاتما ينوه المجتمعون بنجاح الجمع العام ويدعون عموم العاملات والعمال الزراعيين في الاقليم لتعزيز وحدتهم وتضامنهم في إطار النقابة الوطنية للعمال الزراعيين لحماية مكتسباتهم وتحقيق مطالبهم وتعزيز قوة وإشعاع الجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي لتواصل دورها كإطار نقابي وحدوي مكافح في خدمة شغيلة القطاع الفلاحي في بلادنا.

الجمع العام

بلاغ الإعلان عن التشكيلة الجديدة

لمكتب فرع النقابة الوطنية للعمال الزراعيين في سيدي قاسم

عقد فرع سيدي قاسم للنقابة الوطنية للعمال الزراعيين المنضوية تحث لواء الجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي يوم الثلاثاء 11 يناير 2022 جمعه العام العادي الذي انصب على تدارس أوضاع العمال الزراعيين في المنطقة والتنويه بالتوسع التنظيمي لفرع النقابية الوطنية وبعد تسجيله للخلاصات والتوصيات التوجيهية على المستوى المطلبي والتنظيمي والنضالي أفراز الجمع العام مكتبا مسيرا جديدا للفرع جاءت تشكيلته على النحو التالي:

- الكاتب العام :الناجي القطبي
- نواب الكاتب العام :محمدعكي وعبد الحق الشعيبي وسعيد الهيتمي.
- أمين المال:محمد مطيع
- نائب أمين المال:مبارك الدرقوشي
- الكاتب الإداري:احمد كرابو
- نائب الكاتب الاداري:مبارك بلعباس
- المستشارون:ناوناو مصفى،بعطاوي زايد،لقباب الحسن،فقير محسن،وعدودي عبد الرحيم،البكار الكبير،شركة نور الدين.

المحمدية

النهج الديمقراطي يتضامن عمال شركة لاسامير

تفاعلا مع القرار الذي اتخذه المكتب النقابي الموحد للكونفدرالية الديمقراطية للشغل بشركة سامير، و القاضي بخوض عمال و عاملات الشركة لإضراب عن الطعام والمشي حفاة من باب الشركة إلى الطريق الساحلية ، يوم الثلاثاء 18 يناير 2022 احتجاجا على الأوضاع الاجتماعية المزرية لمستخدمي الشركة، و على تجاهل الجهات الحكومية المعنية للتداعيات الكارثية الناجمة

عن عدم معالجة هذه القضية ، و تفاعلا مع هذه الخطوة النضالية المشروعة، فإننا في فرع النهج الديمقراطي بالمحمدية :

- نحيي عاليا قرار المكتب النقابي الموحد للكونفدرالية الديمقراطية للشغل بشركة سامير الداعي لهذه الخطوة النضالية .

- نثمن عاليا هذه المبادرة النضالية الضرورية لفضح تجاهل الجهات المعنية بقضية شركة سامير لنداءات نقابيي الشركة و حرائر و أحرار هذا الوطن بخصوص الوضعية الاجتماعية المزرية لشغيلتها .

- تهيب الكتابة المحلية بكافة الرفيقات و الرفاق والصديقات و الأصدقاء ، من اجل الانخراط الميداني و المشاركة المكثفة في إنجاح هذه المعركة النضالية .

- نجدد في فرع النهج الديمقراطي تضامننا المطلق واللامشروط مع عاملات و عمال شركة سامير في نضالهن/هم المشروع و أن مصير شركة سامير يهمنا جميعا و نعتبر أن الحل الوحيد لهذه المعضلة يكمن في تأميم الشركة و توفير شروط تسييرها ديمقراطيا بمساهمة العاملات و العمال.

- نحمل الدولة و الحكومة كامل المسؤولية في ما الت اليه وضعية شركة سامير، مع ضرورة محاسبة المتورطين في هذه القضية الوطنية المصيرية.

امزميز

ساكنة امزميز تعاني من اختلالات في التسيير

توصلنا بمجموعة من التقارير من مواطنين ومن منخرطي الجمعية ببلدية امزميز عمالة إقليم الحوز (نذكر بعضا منها هنا)؟ تشير الى اختلالات عميقة تدفع كلها في اتجاه ضرب الحق في جودة الحياة وفق شروط الكرامة الامر الذي جعل من بلدية امزميز مركزا لا يختلف عن باقي المراكز الحضرية بالاقليم من حيث الهشاشة وتراكم المعيقات وصعوبة تخيل سيناريوهات محتملة لتجاوزها.

لقد كان من المفترض أن تشكل امزميز قاطرة للتنمية بالاقليم لما تتوفر عليه من معطيات طبيعية وفلاحية وبشرية ولقربها من مركز الجهة وان تكون مركزا يعطي الاشعاع للاقليم.

الامر الذي يؤدي بنا إلى طرح السؤال التالي:

هل تستحق امزميز باعتبارها من اقوى مراكز المقاومة وجيش التحرير والتي انجبت الكثير من الرموز الوطنية

والسياسية هذا المصير؟

ومن جملة المشاكل المشار إليها في التقارير:

- وضعية السوق الاسبوعي والذي لايراعي أغلب شروط السلامة الصحية وكذا قربه من المستوصف الصحي ومدرسة مارية القبطية مع مايشكله ذلك من ازعاج وارباك لهما معا خصوصا يوم السوق الاسبوعي.

- انتشار الكلاب الضالة مع ما تشكله من خطر على عموم الساكنة وخاصة الاطفال وضحية اوريكا مازالت ماثلة امامنا تذكرنا بضرورة إيجاد حل لها على مستوى الاقليم.

= عدم توفر المصل المضاد للسعار (حسب شهادات)اضافة للنقص في الموارد البشرية وجودة الخدمات.

- النقص في البنية التحتية (للمدينة) من إنارة عمومية وفضاءات تضمن حق الساكنة في الترفيه (حدائق عمومية ملاعب القرب).

- مشكل السير والجولان وعدم توفير علامات التشوير وكذا الفوضى الذي يتسبب فيها بعض أصحاب الدراجات النارية.

- الاكتظاض الذي تعرفه جل المؤسسات التعليمية (باسلاكها الثلاث)

- النقل المدرسي والذي يشكل نقطة سوداء (بالاقليم عموما) والذي يغيب فيه شرط الكرامة.

- انسداد الافق في وجه الشباب وحاملي الشهادات لعدم توفر (المدينة) على نواة اقتصادية صلبة قادرة على استيعاب البطالة وخلق فرص الشغل.

- احتلال الملك العمومي وما يشكله من تبعات.

وعليه ؛

فإننا في الجمعية المغربية لحقوق الانسان فرع ايت اورير/ الحوز:

- نحيي عاليا رفاقنا بامزميز على المجهود الكبير المبذول من أجل عودة الجمعية وكذا استعادة عدد من المناضلين الحيوية والرغبة للاشتغال و رصد ومتابعة الخروقات والانخراط بقوة ضمن الدينامية الحقوقية للجمعية.

- نثمن عاليا عمل الرفاق على تهييء الشروط الذاتية والموضوعية للاعلان عن تشكيل اللجنة المحلية بامزميز في اقرب الاجال.

- ندعو المسؤولين عن المدينة(منتخبين ورجال سلطة) إلى التحرك كل وفق صلاحياته من اجل مواجهة ومعالجة الاشكالات المطروحة اعلاه بما يراعي كرامة وحق الساكنة في العيش داخل فضاء يحترمهم ويعكس خطابات الدولة حول العيش الكريم والكف عن التعامل مع الساكنة كرصيد انتخابي فقط.

مستجدات الحالة الوبائية بالمغرب

عزيزة الرامي

يعيش العالم على وقع تفشي جائحة كورونا على المستوى العالمي حيث أصيب أكثر من 317 مليون نسمة عالميا بينما وصل عدد الوفيات ما يناهز 5.51 ملايين وفاة.

من جهة ثانية, أعلنت المنظمة الصحة العالمية أن مكافحة جائحة كوفيد 19- بجرعات معززة من اللقاحات الحالية ليست استراتيجية قابلة للتطبيق ، ودعوا أيضًا إلى لقاحات تمنع انتقال العدوى بشكل أفضل.

وقالت المجموعة من الخبراء المسؤولين عن الإشراف على اللقاحات ضد فيروس كورونا ، "إن استراتيجية التطعيم القائمة على التذكير المتكرر" باللقاحات الأولى "من غير المرجح أن تكون مناسبة أو قابلة للتطبيق".

وأضافت أنه بعد أكثر من ستة أسابيع بقليل من تحديده في جنوب إفريقيا ، تتقارب البيانات من العديد من البلدان حول نقطتين: يتم نقل Omicron - الذي يندرج تحت فئة المتغيرات المثيرة للقلق لمنظمة الصحة العالمية - بشكل أسرع بكثير من المتغير السائد سابقًا ، دلتا ، ويبدو أنه تسبب أشكالًا أقل حدة من المرض بشكل عام.

ولاحظ خبراء المنظمة العالمية للصحة "ومع ذلك ، هناك حاجة للحصول على مزيد من البيانات حول فعالية اللقاحات ، لا سيما فيما يتعلق بدخول المستشفيات ، والأشكال الحادة للمرض والوفيات".

نقطة مهمة: من غير المعروف ما إذا كان هذا أقل خطورة على ما يبدو يأتي من الخصائص الجوهرية للمتغير ، أو إذا كان مرتبطًا بحقيقة أنه يصيب السكان الذين تم تحصينهم جزئيًا بالفعل ، عن طريق اللقاح أو عدوى سابقة.

و لإنهاء الوباء أعلنت المنظمة إنه لتحقيق ذلك ، ستحتاج جميع الدول إلى تطعيم 70٪ من سكانها بحلول منتصف عام 2022. لكن هذا الهدف لا يزال بعيد المنال. على الصعيد العالمي ، تم إعطاء أكثر من 8 مليارات جرعة من اللقاحات المضادة لـ Covid في 219 دولة أو منطقة على الأقل.

تمديد حالة الطوارئ بالمغرب

أعلنت الحكومة المغربية عن حالة "الطوارئ الصحية" شهرا إضافيا، من يوم الجمعة 31 دجنبر2021 إلى غاية 31 يناير 2022

مع الإبقاء على الإجراءات السابقة و المتمثلة في منع جميع المهرجانات والتظاهرات الثقافية والفنية في البلاد لمنع انتشار فيروس كورونا. مع مواصلة الالتزام والحرص على اتخاذ كافة الاحتياطات الاحترازية بما يحافظ على المكتسبات المحققة، ويساهم في العودة التدريجية للحياة الطبيعية بالبلاد".

عدد الإصابات و توزيعها حسب الجهات

أعلنت وزارة الصحة والحماية الاجتماعية بتاريخ 12 يناير 2022 عن تسجيل 5518 حالة إصابة جديدة بفيروس كوفيد - 19 خلال الـ24 ساعة الماضية ، ليرتفع العدد الإجمالي لحالات العدوى إلى 1017560. تم إجراء 22254 اختبارًا جديدًا ، ليرتفع العدد الإجمالي إلى 10133872 منذ بداية انتشار الوباء و ما يفسر انخفاظ عدد الحالات المسجلة في البيانات الرسمية هو قلة عدد الاختبارات المنجزة و كون أغلبها غير مجاني.

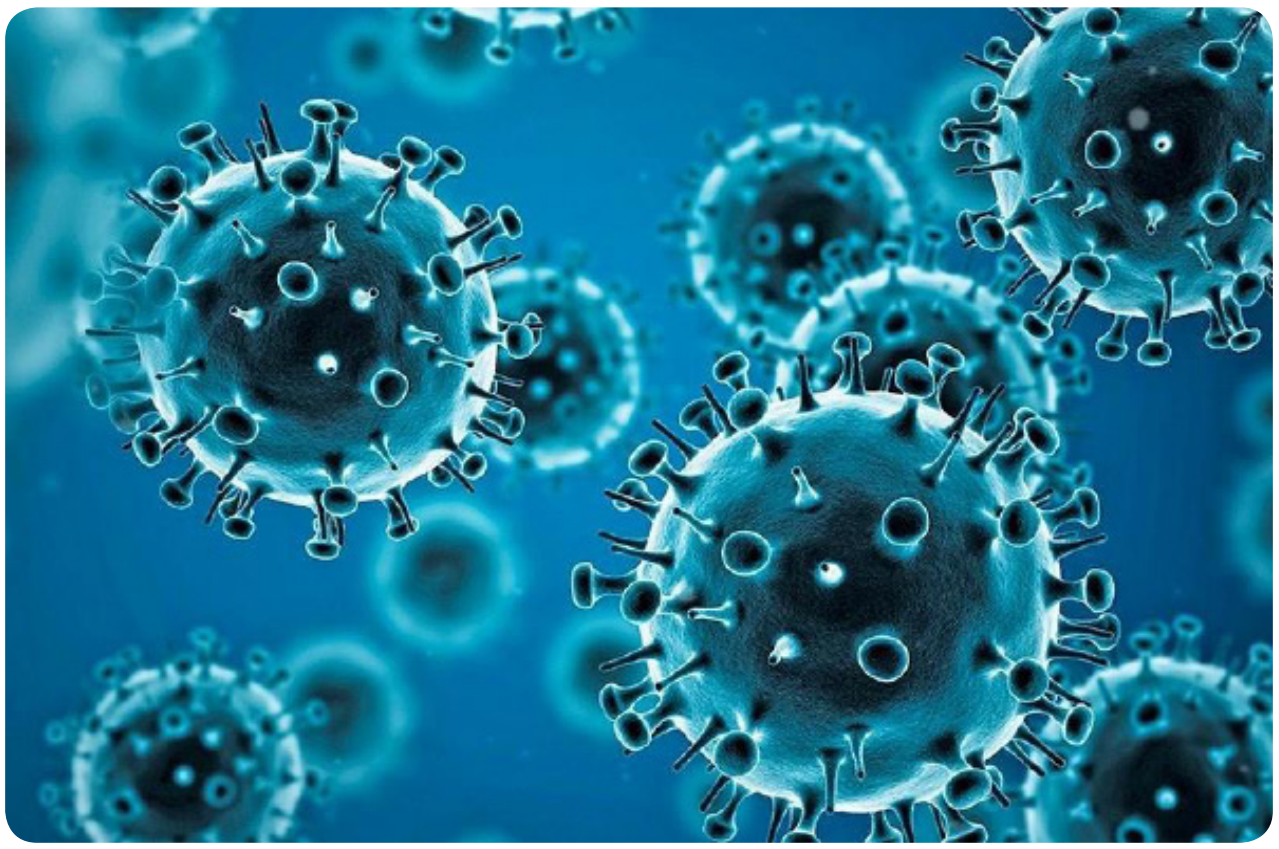

أما عدد الأشخاص المُعلن عن شفائهم ، فقد ارتفع تم تسجيل 1711 خلال 24 ساعة ليصبح العدد الإجمالي 956544 ، و بلغ معدل الشفاء وصل إلى 94 ٪.

كما أعلنت الوزارة عن تسجيل 8 حالات وفاة جديدة خلال الـ24 ساعة الماضية. وبذلك يبلغ عدد الوفيات بسبب فيروس كورونا الجديد 14935 حالة ويبلغ معدل الفتك 1.5٪.

وبخصوص الحالات النشطة فقد بلغ العدد ما يناهز 46081 أما عدد الحالات الخطيرة و الحرجة فوصل العدد الإجمالي 368 بتسجيل 90 حالة خلال 24 ساعة ، منهم 130 حالة واحدة تحت التنفس الاصطناعي و 10 حالة تحت التنفس الاصطناعي الاختراقي. وأشار كذلك إلى أن نسبة إشغال أسرة الإنعاش كوفيد ارتفعت إلى 7٪.

بلغ عدد المستفيدين من عملية التطعيم 24603530 للجرعة الأولى ، و 22991266 للجرعة الثانية و 3628856 للجرعة الثالثة.

فيما يلي توزيع تفصيلي للحالات الجديدة حسب الجهات:

- جهة الدار البيضاء-سطات : 2514 حالة إصابة و 4 حالات وفاة.
- جهة الرباط - سلا - القنيطرة: 1294 حالة إصابة و 4 حالات وفاة.
- جهة بمراكش أسفي:752 حالة إصابة .
- جهة سوس ماسة: 267 حالة إصابة.
- جهة فاس مكناس : 196 حالة إصابة.
- جهة طنجة تطوان الحسيمة : 187 حالة إصابة.
- جهة بني ملال خنيفرة : 133 حالة إصابة.
- جهة الشرق : 73 حالة إصابة.
- جهة وادي الذهب : 29 حالة إصابة.
- جهة درعة تافيلالت : 26 حالة إصابة.
- جهة العيون الساقية الحمراء : 24 حالة إصابة .
- جهة كلميم واد نون : 23 حالة إصابة.

بالمغرب أدوية من البروتوكول العلاجي متوفرة بكميات كافية

الأدوية الأساسية المنصوص عليها في البروتوكول العلاجي بالمغرب لإدارة حالات COVID-19 متوفرة بكميات كافية لتغطية الطلب ، وزارة الصحة والحماية الاجتماعية مقيدة اليوم.

و أكدت على أنه المخزون الوطني من الأدوية من البروتوكول العلاجي مؤكدة أن الكميات المتوفرة من هذه الأدوية وخاصة الكلوروكين والأزيثروميسين والزنك وفيتامين ج وفيتامين د والباراسيتامول. والهيبارين كافيين لتلبية الطلب.

كوفيد - 19: هل تؤخذ الجرعة الرابعة من اللقاح في الاعتبار بالمغرب؟

أكد البروفيسور عز الدين الإبراهيمي في هذا الصدد أن مسألة لا تزال قائمة في الوقت الحالي دون أي أساس. بالنسبة لعضو اللجنة الفنية والعلمية ، فإن "بروتوكول الصحة المغربي يقوم على أخذ جرعتين من اللقاح بالإضافة إلى جرعة تقوية". وأضاف أن الدولة الوحيدة التي لم يذكر اسمها ، والتي فكرت في الجرعة الرابعة ، خففت قرارها مؤخرًا حتى إشعار آخر.

مأزق الأنظمة السياسية في البلدان العربية والمغاربية ومداخل برنامج التغيير الديمقراطي الشعبي

إ.ح

تعرف حركات الشعوب في نضالها الطويل من أجل التحرر والديمقراطية والاشتراكية سيرورات عميقة (مثل جبل الجليد) الظاهر منها لا يعكس دائما عمق الكيمياء المتفاعلة للصراع الطبقي و تأثيراته الوطنية والجهوية و الدولية ، وهذا التناقض بين الظاهر للعين المجردة و الجوهر الحي المحتاج إلى كل معاول الديالكتيك لفك التناقضات المعتملة في الجسم المجتمعي لدول رأسمالية الأطراف التبعية العربية و المغاربية ، و الذي يجعل بعض المناضلين ومثقفي البورجوازية الصغيرة يندفعون إلى التشاؤم أحيانا من نضالات الشعوب ونعتها بأقدح النعوت إما علنا أو في الكواليس و يرون في ذلك تنفيسا وتعويضا و عزاء عن النضال الطويل النفس وعن التضحيات والثقة المطلوبة في كون إرادة الشعوب لا تقهر في النهاية (بالمنطق التاريخي للكلمة) وأن هذه الإرادة ليس في متناول التنبؤ المثقفاتي القابع في علياء التأمل و لا حتى في متناول المناضل المنغمس في النضال اليومي المتعب و حركيته المفرطة بدون أهداف استراتيجية للتثوير و لا تنظيم محكم و لا نتائج سياسية تذكر ، أو في أحسن الأحوال بنتائج و مكتسبات هزيلة و قابلة دائما للتراجع.

فما هي مظاهر المأزق البنيوي للأنظمة العربية والمغاربية وكيف نفسر سياسات الهروب نحو المجهول بلعب الأوراق الأخيرة المتبقية في جعبة التبعية الكاملة والانبطاح المهين للامبريالية والصهيونية ؟ ثم ما هي المكونات البرنامجية الأساسية للبديل الديمقراطي الشعبي ؟

في أزمة ومآزق الأنظمة العربية و المغاربية :

تمر الدول والأنظمة المغاربية و العربية بأزمة بنيوية لا محيد عنها إلا بكلمة ثورية نسجتها السيرورة الثورية لحركة الشعب يريد : ' **إرحل !**' لكن في التحليل المادي الجدلي تطرح الأسئلة التالية : من يجب أن يرحل ؟ هل النظام أم بعض رموزه ؟ و هل هناك أداة بديلة لمرحلة ما بعد الرحيل ؟ و هل هي حزب أم جبهة أم كوكتيل ؟ ثم ما هو البرنامج الديمقراطي الثوري المطروح في الساحة ؟ وهل يستجيب فعلا لتطلعات الجماهير في ظل الخيانات للمشروع الديمقراطي من طرف شرائح طبقية و نخب ادعت تمثيله بل قيادته ؟

في معالم الأزمة البنيوية للأنظمة السائدة:

- استمرار نفس نمط الإنتاج الكولونيالي بمسحات ودرجات مختلفة

- تقييد الأنظمة و الشعوب بأوفاق استعمارية استراتيجية سابقة (سايكس بيكو ،وعد بلفور و الاتفاقيات المذلة لإنهاء الحمايات الاستعمارية) واتفاقيات حديثة مكبلة للاقتصادات و الأنظمة و منها التطبيع المعمم مع الكيان الصهيوني و تكريس التبعية الاقتصادية والسياسية.

- هيمنة الجيوش و النزعة العسكريتارية على الأنظمة وتدخل الجيش في الاقتصاد وتشكل بورجوازية عسكرية ريعية تتداخل مصالحها مع بنيات السلط والفساد المالي والسياسي و التبعية

- فشل سيرورات التغيير من فوق في ظل نفس نمط الإنتاج الرأسمالي و العجز عن فك الارتباط البنيوي

- النهب المتواتر و المتواصل و المتصاعد للثروات الوطنية والفساء المستشري من خلال محاولات فك الارتباط

- دق طبول الحرب انطلاقا من مخلفات المشاكل الحدودية والسياسية التي خلفتها المرحلة الكولونيالية أو ما بعدها

- تعويض الشعبوية القومية بالشعبوية الحمقاء (مثال مصر وتونس ...) وغيرها والتي بالإضافة إلى التحليل الطبقي والسياسي فهي تحتاج إلى التحليل النفسي للحالات من القيادات السياسية للبورجوازيات الكبرى المتعفنة والفاسدة والحمقاء .

- فشل بناء الدولة الوطنية والمشاريع الديمقراطية واستراتيجيات التنوير من فوق

- فشل عمليات وضع حد لاستغلال الدين في تكريس الاستغلال والاضطهاد وإعادة إنتاج الديكتاتورية والفشل في فرض حياد الدولة عن الدين وبناء علمانية من داخل التجربة النضالية للشعوب العربية و المغاربية

- فشل محاولات الإصلاح البورجوازية في القرن 19 و فشل تكرار الرهان على "الإصلاح" في القرن 20 من طرف الطبقات الوسطى .

- فشل أغلب الحركات الهوياتية (الدينية و العرقية) في

الانفصال عن المحاور الرجعية والتبعية وعدم قدرتها على الانخراط الثوري في مشروع التغيير الديمقراطي الشعبي بعيدا عن التكفير والعصاب الديني و العرقي المتخلف (الهوية ذات البعد الأحادي هي منتوج فكري لليمين المتطرف)

- فشل اليسار الإصلاحي في التغيير من فوق و اندماج أغلب فصائله في بنيات النظام السائد

- استمرار موجات اليسار الماركسي و اللينيني في العمل على التغيير من تحت و تقديم النضالات المريرة و البطولية رغم كل العوائق : غياب قاعدة ارتكازية ، القمع الممنهج ، تراجع الفكر الاشتراكي ، هجوم النيوليبرالية الكاسح ، هجر بعض فصائله أو مثقفيه لمهمة تنظيم الجماهير والاستعاضة عنها بالفكر التأملي أو بنزعة التييئيس من حركة الجماهير أو ب'الحركة كل شيء و الهدف لا شيء' أو حتى أحيانا بالسقوط المدوي في براثين ربع الأنظمة و 'المجتمع المدني' الملغوم .

- إحساس وإدراك الأنظمة للعزلة الجماهيرية رغم كون البديل الثوري تنقصه الجاهزية مما يجعل هذه الأنظمة المذعورة تراهن على الارتماء الكلي في أحضان الامبريالية والصهيونية لحمايتها من النهوض الثوري القادم

- تعمل الإمبريالية على إعادة تأجيج الخلافات والصراعات بين بعض الأنظمة لتسريع لخلق موطأ قدم للصهيونية وتوكيلها مهمة تركيع الأنظمة والحيلولة دون بروز حكم ديمقراطي شعبي يشكل قاعدة ارتكازية للباقي . .

- في مقابل أورام التخلف الانبطاح و الهرولة نحو المجهول نجد أن سيرورة نضالات الشعوب العربية والمغاربية دائما متقدة و سيرورة حركة "الشعب يريد" تطفو إلى السطح من حين لآخر متفرقة في المكان و الزمان لكن تعزف نغمة واحدة : الشعب يريد التغيير الديمقراطي الشعبي .

في البديل الديمقراطي الشعبي :

- لقد عرفت المجتمعات العربية و المغاربية سيرورات ثورية أولاها محاولات التخلص من الكولونيالية التقليدية وبناء الدولة الوطنية ، لكن إعطاء الظهر للشعوب العربية ولحقها الطبيعي في عمليات تقرير المصير الاقتصادي و السياسي جعل كل المشاريع الحاكمة تصاب بالإفلاس و البوار التام مما جعل السيرورة الثورية الثانية تطالب بوضوح بضرورات الرحيل لهذه الأنظمة الأوليغارشية الفاسدة و المستبدة و العاجزة ، لكن العوائق البنيوية التي صاحبت حركات التحرر و المحيط الدولي المتغير لصالح الرأسماليات الإمبريالية الكبرى بعد نهاية الحرب الباردة ساهم في توطين قدرة القوى المضادة للثورة على إجهاض الانتقال نحو ديمقراطية حقيقية رغم النزول الملاييني للجماهير إلى الشارع في العديد من الدول ...

فما هي المهمات المطلوبة في برنامج التغيير الديمقراطي الثوري ؟ و ما هي المداخل الأساسية لإنجازها ؟

إن أي برنامج سياسي ثوري للتغيير الديمقراطي الشعبي مهما استطاع تشخيص الوضع لا يمكنه التحقق بدون طرح القضايا التالية على جدول أعماله ، و هي القضايا المتمفصلة والغير قابلة للتجزيء وفي مقدمتها :

- مهمة فك الارتباط و التبعية العمياء و ما يتطلبه ذلك من إعداد البرنامج الاقتصادي البديل ،الذي يجعل الثروات و الموارد تذهب لخدمة التنمية الشاملة و الدائمة للشعب و ليس لحسابات الأوليغارشيات الفاسدة .

- الرهان على الديمقراطية الشعبية أي أن التغيير تقوم به الجماهير المنظمة وليس نخبة تمارس "المرافعات" الفوقية فقط .

- ضرورة إجماع كل قوى التغيير على أن حقوق الانسان الكونية والشمولية يجب أن تحضى بمكانة السمو على القوانين المحلية وتشكل مرجعا ثابتا لها في النصوص والممارسات

- اعتبار العلمانية والدفع بحياد الدولة اتجاه المعتقدات الدينية من صلب البرنامج الديمقراطي الشعبي (علمانية مستوحاة من صلب النقاش العمومي لقوى التغيير الثوري في بلداننا)

- جعل العدالة الاجتماعية وإعادة توزيع الثروات طبقيا ومجاليا المدخل الأساسي للديمقراطية الاقتصادية والاجتماعية

- تجاوز البعد الهوياتي الأحادي (النزوع الفاشي أحيانا) وإعادة البناء للهوية المتعددة الأبعاد (البعد الديمقراطي للهوية)

- إعادة هيكلة مؤسسات الدولة المدنية والعسكرية وتنظيفها من الفساد والريع

- الاقتناع بأن حل النزاعات المفتعلة ترابية أو غير ترابية متمفصل مع المشروع الديمقراطي والتطلع الوحدوي المساير لإرادة الشعوب.

- الاقتناع بأن تحقق هذا المشروع سيكون مخاض صراع طبقي ضد الأنظمة والأوليغارشيات الحاكمة و ليس بالتحالف معها.

إن هذه العناصر الرئيسية المكونة للبرنامج الديمقراطي الشعبي بالقدر الذي تتطلب التعبئة الجماهيرية المستمرة فإنها غير ممكنة التحقق بدون :

- بناء هوية طبقية لحزب التغيير في ظل النظام الرأسمالي المعولم : **حزب الطبقة العاملة المنظم لجماهير الكادحين والمنخرط في سيرورات الصراع الطبقي المحلية والأممية لمقاومة الرأسمالية و أذرعها التابعة .**

- بناء جبهة ديمقراطية وشعبية قوية لمواجهة الديكتاتوريات و الاستبداد و التدخل الامبريالي و الصهيوني، و لتوفير الجاهزية للمشروع البديل

- مشروع فكري و ثقافي متمفصل مع المشروع المجتمعي الديمقراطي الشعبي بآفاق اشتراكية .

هل تستطيع دولة المخزن ضمان الحماية الاجتماعية بالارتهان الى التبعية ومنطق السوق؟

تواكب جريدة النهج الديمقراطي تسارع وثيرة التراجعات التي تهم الأوضاع العامة لجماهير واسعة من الشعب المغربي،وخاصة الطبقات الشعبية التي تتأثر مباشرة بطبيعة السياسات العمومية.

ولأجل ذلك،نفتح صفحات ملف هذا العددعلى قضايا الحماية الاجتماعية المفترى عليها.لنسائل السياسات الطبقية للنظام المخزني في رهانات تدبير الأزمة الآخذة في تعمقها في الاوساط الشعبية.فكيف تستطيع دولة المخزن وضع سياسات عمومية وهي فاقدة للسيادة وضمان الأمن الاجتماعي لعامة الشعب؟نفس الدولة تضع سياسات عمومية لخدمة مصالح الكتلة الطبقية السائدة على حساب عموم الجماهير الشعبية.فلا يمكن منطقيا أن نصل الى الحق في الصحة والولوج الى مجانية العلاج.كيف يمكننا أن نستفيد من تعليم جيد ومجاني موحد وهو السلعة التبادلية في جحيم السوق.تحت سماء دولة المخزن،يقبع المواطنات والمواطنين في أشباه مساكن تشكل أحزمة للفقر على هوامش المدن وفي البوادي،وتضيع أحلام وآمال جماهير الشباب في شراك العطالة وأوهام مشاريع التشغيل الذاتي...

تلك بعض القضايا وغيرها،هي موضوع بحث ودراسة لثلة من المشاركين في ملف الجريدة لهذا العدد،فالشكر لهم على ماقدموا لقرائنا من عمل هام.وقراءة ممتعة لقراء جريدة النهج الديمقراطي.

الدولة الاجتماعية: بين تفاؤل الشعار ومعضلة واقع الحال

محمد موساوي

تميز برنامج الحكومة المقدم برسم الفترة 2021-2026 بتأكيده على العمل لإرساء أسس "دولة تحمي المواطنين، تضمن كرامتهم وتستجيب لأولوياتهم، من أجل مغرب أقوى وأكثر انصافا"؛ ويتجلى أن هذا العنوان يتطابق تماما مع ما أوصى به التقرير حول "النموذج التنموي الجديد" بإعطاء القضايا الاجتماعية أهمية أكبر في السياسات العمومية. وقد تم التعبير على هذا المطمح ضمن الالتزامات العشر التي تم التعهد بإنجازها وخصيصا في الجزء الأول من المحور الأول، المتعلق ب "تدعيم ركائز الدولة الاجتماعية".

ينص الجزء الأول المذكور على "الحماية الاجتماعية مدى الحياة" بتوفير ما يلي:

- تعميم الحماية الاجتماعية التي تشمل تعميم الحماية الاجتماعية لكل العاملين وتعميم التغطية الصحية لغير النشطين؛

- إحداث الدخل الاجتماعي لتماسك وكرامة الأسر وذلك بتخصيص: مدخول الكرامة للمسنين، تعويضات اجتماعية لكل الأسر المعوزة و دعم مدى الحياة للأشخاص في وضعية إعاقة؛

- رعاية صحية جيدة لصون كرامة المواطن وذلك بإجراءات متعددة لتحسين فعالية المنظومة الصحية العمومية.

يعد هذا المنحى اعترافا بفشل كل السياسات العمومية السابقة في حل المسألة الاجتماعية التي ظلت تتنامى بشكل مطرد منذ بداية التسعينيات من القرن الماضي حتى اليوم ، كما أكدته الاحتجاجات المتنوعة للفئات الشعبية بأشكال متطورة (منها: جمعية حملة الشهادات المعطالين، .... حركة 20 فبراير... حراك الريف) . ذلك أن مغرب ما بعد التقويم الهيكلي (المغرب المقوّم) أعطى فرصة لاتباع سياسات أكثر ليبرالية منذ مطلع الألفية الجديدة. هذه السياسات رسخت آليات الرأسمالية الاحتكارية التبعية التي لم تغير شيئا من مؤشرات النمو البشري المتدنية كما فاقمت الفوارق من حيث الدخل و مستويات المعيشة، بينما اكتفت الدولة ببرامج اجتماعية محدودة ذات الطابع العلاجي كان الغرض منها امتصاص السخط الشعبي.

المسألة الاجتماعية في واقع الحال

يبدو أن "المسألة الاجتماعية" أصبحت "شأن دولة" الآن، لكن ليست هذه المرة الأولى التي يتم التنبيه إلى أهميتها للحفاظ على السلم الاجتماعي. فقد كنت هناك مناسبات تدوولت فيها مختلف أوجه المسألة صدرت عنها تقارير رسمية منها

"المناظرة الدولية حول توسيع الحماية الاجتماعية من أجل تماسك اجتماعي و تنمية بشرية مستدامة" التي عقدت بالصخيرات في 18-17 أكتوبر2012 من طرف الحكومة اتعاون مع منظمة العمل الدولية ، و "ورشة عمل دولية بشأن الحماية الاجتماعية عقدت في 29 نونبر 2017 من طرف المجلس الاقتصادي والاجتماعيوالبيئيبتعاون مع منظمة العمل الدولية و مؤسسة فريديريشإيبرت ". و قد تمت صياغة مخرجات هذه الرشة وخلاصات جلسات سابقة للنقاش في تقرير خاص (في شكل 'إحالة ذاتية رقم 34 / 2018) يحمل عنوان " الحماية الاجتماعية في المغرب - واقع الحال ، الحصيلة و سبل تعزيز أرضية الضمان و المساعدة الاجتماعية"

لا بد من التأكيد على أن السياق العام الوطني الذي انعقد فيها المناظرة والورشة كان يتسم بفوران حركة 20 فبراير و بالصدمة في الأوساط الرسمية الناتجة عن تشخيص هول الخصاص الاجتماعي وجسامة الفوارق الاجتماعية و الترابية.

وفيما يلي أهم ما يستخلص من التقارير المعنية، حسب واضعيها.

- تعتبر منظومة الحماية الاجتماعية مكونا من مكونات السياسات العمومية الرامية الى اعمال حق أساسي من حقوق الانسان الذي يساهم في ي توطيد أواصر التماسك الاجتماعي و الدفع بعجلة النمو الاقتصادي للبلاد ؛

- تتدخل الدولة في المجتمع لتعزيز التماسك الاجتماعي والحد من انعدام الأمن الاجتماعي.يجب أن تكون الدولة قادرة بالفعل على مكافحة مخاطر التفكك الاجتماعي المتميز بغياب العمل والهشاشة الاجتماعية؛

- تقوم الأنظمة الإجبارية للضمان الاجتماعي بوظيفة هامة في مجال تغطية المخاطر و منح تحويلات مالية في شكل تعويضات عائلية و تعويض الدخل عن طريق منح تعويضات يومية عن المرض و الأمومة و من خلال معاشات الشيخوخة (التقاعد) والعجز (الزمانة) و المتوفى عنهم لفائدة أجراء القطاع الخاص و موظفي و أعوان الدولة؛

- لقد مثل التشغيل العموميا هم شكل للتوزيع والمساعدة من طرف الدولة. و ظلت آليات الحماية الاجتماعية مجزأة و متباينة والحقوق الاجتماعية غير محترمة؛

- تغطي أنظمة التقاعد المغربية حاليا ما يزيد قليلا عن 40 في المائة من السكان النشيطين المشتغلين. وهكذا فإن 60 في المائة من السكان النشطين محرومون من أية حماية اجتماعية.

- تتشكل الفئات المحرومة المعنية قوى فاعلة ينبغي أن

يتبع ص 8

تتمة مقال الدولة الاجتماعية: بين تفاؤل الشعار ومعضلة واقع الحال

يمكنها نظام متين للحماية الاجتماعية من قاعدة أساسية للضمان الاجتماعي الكافل لوثوقها في مستقبلها. ويتعلق الأمر بهذه الفئات :

- أشخاص يزاولون مهنا حرة وأشخاص مستقلين، ومسيري المقاولات الذين ليست لهم صفة الأجراء، والعاملين في القطاع غير المنظم (و يشمل الفلاحة والصناعة التقليدية و التعاونيات الصغيرة ...)

- أشخاص يوجدون في وضعية انعدام الامن الاجتماعي بسبب الحوادث أو حالات الفصل عن العمل أو انحلال ميثاق الزواج أو وفاة أحد الزوجين أو التوقف عن النشاط قبل مراكمة حقوق الاستفادة من المعاش.

- إضافة ،من المهم أيضا إرساء فروع جديدة للضمان الاجتماعي تتضمن خدمات جديدة لتمكين الأفراد من مواجهة مخاطر كبرى غير مشمولة بشكل كاف أو غير مشمولة به إطلاقا مثل حوادث الشغل والأمراض المهنية وفقدان الشغل والبطالة وكذا الاطفال والمسنون بدون دخل والأشخاص في وضعية الإعاقة.

إن حالة المغرب في ما يتعلق بهذه المخاطر مثيرة جدا للقلق . وقد فاقمها ما انضاف جراء تواتر الكوارث الطبيعية (الجفاف) وتفشي جائحات وبائية (مثل كوفيد 19 ومتغيراته) ذات الآثار السلبية على الإنتاج و معيش السكان ناهيك عن التبعات النفسية الضارة لها.

عناصر من أجل صياغة حماية اجتماعية شعبية

- إن الحماية الاجتماعية لا تنبع من قيم التعاطف و الكرم و الاحسان بل إنها حق لكل فرد و من واجب الدولة ضمان إعماله. إن مسألة الحماية الاجتماعية سياسية واستراتيجية بشكل بارز وبالتالي ، فإن الحماية الاجتماعية هي بالفعل خيار مجتمعي ، وبالتالي فإن لها تكلفة على المجتمع.. لأنه في قلب السؤال الأساسي حول طبيعة المجتمع الذي نريد أن نعيش فيه: هل مجتمع يكون المنظمون الرئيسيون له هم القوانين القاسية والانتقائية للسوق والتي تتمثل دوافعها الأساسية فيما يتعلق بالتغطية الاجتماعية في الطلب الميسور من المواطنين الأفراد والعرض التنافسي للمخاطر التي يجب تغطيتها من قبل شركات التأمين أو مديري مخططات الحماية الاجتماعية.

- من الناحية النوعية ، تظل الحماية الاجتماعية في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل ظاهرة حضرية في الأساس وتظل مركزة في المراكز الصناعية الرئيسية في البلدان التي لديها نظام ضمان اجتماعي. كما أن الغالبية العظمى من سكان الريف ، الذين لا يزالون يمثلون أكثر من النصف في معظم بلدان الجنوب ، وجزء كبير من سكان المناطق شبه الحضرية ، لا يستفيدون منها.

- لا ينبغي اعتبار محدودية الموارد الاقتصادية عقبة أساسية بل محفزا إضافيا لتطوير الحماية الاجتماعية بوصفها أداة لتقليص المخاطر الاجتماعية و آلية لإعادة توزيع الموارد ورافعة لتحقيق النمو الاقتصادي. تفيد مقارنة تاريخية أجرتها منظمة العمل الدولية حول إمكانية تطبيق أرضيات الحماية الاجتماعية في البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط، ما يلي : " إن كلا من الهند و جامايكا والمغرب والفلبين والسودان تسجل اليوم مستويات أعلى للناتج الداخلي الخام للفرد مقارنة مع فرنسا في ستة 1905 عندما أحدثت الحكومة معاشات الشيخوخة ومعاشات العجز وإعانات المرض وإعانات النفقة و التعويضات عن البطالة ؛ ومستويات أعلى كذلك من الدنمارك في سنة 1892 ، عندماا عتمدت معاشات شاملة خاصة بالشيخوخة و العجز و حوادث الشغل و إعانات المرض و الأمومة"

> لقد أيقنت الكتلة الحاكمة بمساعدة من المؤسسات الدولية (منها على الخصوص البنك الدوليو منظمة العمل الدولية) أن الاستمرار في الطريق الرأسمالي الليبرالي، الذي لا رجوع عنه، يستوجب بالضرورة إرفاقه بسياسات عمومية توزيعية تهم الحماية الاجتماعية

ونحن في سنة 2022: بماذا عسى المرء أن يحس و ماذا عساه يقول.

على سبيل الختم

لقد أيقنت الكتلة الحاكمة بمساعدة من المؤسسات الدولية (منها على الخصوص البنك الدولي و منظمة العمل الدولية) أن الاستمرار في الطريق الرأسمالي الليبرالي، الذي لا رجوع عنه، يستوجب بالضرورة إرفاقه بسياسات عمومية توزيعية تهم الحماية الاجتماعية و تقليص الفوارق الاجتماعية و المجالية و ذلك كإجراء وقائي تحسبا للهزات الاجتماعية وفي نفس الوقت كتدخل علاجي لجبر الأضرار المترتبة عن طبيعة النموذج الاقتصادي السائد. إن هذه السياسات قد تلطف المعاناة مؤقتا و لكنها لن تفيد كأنظمة للضبط السياسي الناعم على المدى المتوسط والبعيد، حتى وإن توفرت لها الموارد المالية المناسبة. ما دامت الكتلة السائدة لا تقبل إدخال إصلاحات بنيوية جوهرية، تشمل إعادة توزيع الموارد والثروات، فإن آليات الإقصاء والاستبعاد الرأسمالية سترمي بأعداد متزايدة من المواطنات و المواطنين في "عالم العوز"، مع العلم أن المغاربة الأحرار لا يرتضون أن يتم ترسيم أغلبية الشعب في "سجل المعوزين".

التغطية الصحية بالمغرب بين إخفاق النموذج التنموي وتطلعات المواطنين

د.عزيز غالي

شكل موضوع التغطية الصحية على مدى سنوات، أهم المواضيع التي أثارت نقاشات واسعة في المجتمع المغربي واهتمامات الفئات الهشة التي أرقتها وضعيتهم الصحية، وفي المقابل، ظلت دائماً في صدارة المطالب التي عبرت عنها فئات اجتماعية مختلفة، والتي تعتبر جزءا مهما في نظام الحماية الاجتماعية التي كانت غائبة في السياسات العمومية المغربيةالمعتمدة منذ عقود، والتي اعتبرت نقطة ضعف كبيرة للدولة، بل إن كثيراً من التقارير الدولية التي قدّمت عدداً من البرامج التنموية المغربية، وخلصت إلى أن تلك البرامج، برغم أهميتها وحجم الموارد التي تم استثمارها لتحقيقها، فإن عائدها الاجتماعي يبقى ضعيفاً مقارنة بتجارب أنجزت بتكلفة أقل، بخاصة في أميركا اللاتينية. ويثار موضوع الحماية الاجتماعية أيضاً في سياق نقاش دولي أوسع، يتمثل في مساءلة أدوار الدولة، بخاصة بعد رفع يدها عن عدد واسع من القطاعات ذات الطابع الاجتماعي، فما هي إذن الوضعيةبالمغرب؟ وكيف حاول معالجتها ؟

شكل ورش التغطية الصحية الأساسية،أداة لتتجاوز الدولة للأزمات الاجتماعية فكانت تستعملها كوسيلة لتسكين الهبات الاجتماعية، فبالنظر إلى تطور هذا النقاش نجد أن أول مرة تم فيه الحديث عن الحماية الاجتماعية كان سنة 1984، ولم تعد الدولة للحديث عن الحماية الاجتماعية إلا سنة 1990 بعد انتفاضة فاس، لتصمت إلى سنة 1993 مع بداية الحديث حول "الانتقال الديمقراطي"حيث شكلت لجنة للبحث إمكانية التغطية الصحية لذوي الدخل المحدود. واستمر هذا العمل إلى سنة 1998 مع حكومة التناوب حيث تقرر خلق نظام برأسين واحد للموظفين والأجراء (AMO)، والثاني للفقراء راميد (RAMED)، الذي بدأت تجربته سنة 2006 بمنطقة تادلة بني ملال. وبعد تقييم هذه التجربة اتضح محدوديتها وعدم إمكانيتها الاستجابة لتطلعات الكادحين والكادحات. ودفعت حركة 20 فبراير رئيس الدولة للإعلان عن تعميمه خلال سنة 2012 لفائدة الساكنة المعوزة دون أن يتم تصحيح الاختلالات التي عرفتها التجربة النموذجية سواء على مستوى القوانين أو على مستوى التدبير وخاصة إشكالية تمويل الراميد،وبقي الوضع على ماهو عليه إلى أن عرت جائحة كورونا على وضعية الفقراء في المغرب حيث من وصل طلب المساعدة للعيش إلى 24 مليون مغربي، ولامتصاص هذا الوضع خرجت الدولة مرة أخرى بقانون إطار حول الحماية الاجتماعية فقط لذر الرماد في العيون لأنها لم تخبرنا من أين ستوفر 51 مليار درهم سنويا لتنفيذ هاته الحماية المنشودة والمعلقة إلى انتفاضة قادمة.

ووفقا للمعطيات الرسمية بالمغرب، فإن هناك فإن هناك تفاوتات كثيرة داخل المجتمع هي من تحدد إمكانية استفادة الأفراد على تغطية الرعاية الصحية والتي توضحها المؤشرات التالية:

- تزداد احتمالية حصول النساء (47.6٪) على التأمين الصحي أكثر بقليل من الرجال (45.5٪).
- سكان الحضر أكثر عرضة للتأمين (53 في المائة) من سكان المناطق الريفية (35.5 في المائة).
- كما يتمتع المغاربة الذين تتراوح أعمارهم بين 60 عامًا فأكثر بمعدلات تغطية أعلى بكثير (56.7 في المائة) من الشباب، ولا سيما من سن 15 إلى 29 عامًا (37.1 في المائة).
- تبلغ نسبة تغطية الرعاية الصحية 47.4٪ للأسر المغربية التي يديرها الذكور و 41.1٪ للأسر التي ترأسها إناث.
- تختلف المعدلات بشكل كبير بناءً على المستويات التعليمية لأرباب الأسر. الأسر المعيشية التي لا يملك أربابها شهادة جامعية أقل احتمالا بكثير(39.3 في المائة) للتغطية من الأسر التي يكون أربابها حاصلين على درجات علمية عالية (78.2 في المائة).

وفي أوج انتشار جائحة كورونا التي كشفت كثيراً من الأعطاب المتعلقة بالخدمات ذات الطابع الاجتماعي، بخاصة في قطاعات الصحة والتعليم والتشغيل، يأتي مشروع الحماية الاجتماعية كجزء من مخرجاتمحاور النموذج التنموي الجديد، وذلك بعدما استنفد النموذج السابق أهدافه ووصل إلى أقصى ما يمكن تحقيقه في ظل العديد من الإخفاقات وخصوصا في الجانب التغطية الصحية، ومن أعطابه أنه نموذج كان يتميز بضعف عدالته المجالية والاجتماعية والصحية، ما أفرز تناقضات صارخة تظهر في التفاوت الحاصل داخل المجتمع المغربي وبين مجالاته الترابية المختلفة، بما ينطوي عليه ذلك من مخاطر كبيرة في المستقبل. فإذا كان هذا واقع النموذج التنموي السابق فإن النموذج المقترح لا يشد عن قاعدة سابقه، لأنه تم صياغته دون إشراك الفاعلين الحقيقيين خاصة النقابات باستثناء بعض اللقاءات الشكلية دون الأخذ بمقترحاتها بشكل جدي مما يعني صعوبة تنفيذه والوصول لأهدافه.

ويتطلب الأمر التحرك بشكل استعجاليمن أجل تحقيق تغطية صحية شاملة لتعزيز النظم الصحية في المغرب. وذلك من خلال توفير هياكل تمويل متينة ومستدامة. عوض الاعتماد على المواطنين لدفع معظم تكاليف الخدمات الصحية من أموالهم الخاصة والذين هم الذين في عوز شديد وفي حاجة إليها، وغالبا ما يعجز الفقراء والفئات الهشة عن الحصول على العديد من الخدمات التي يحتاجون إليها.حيث يتم تمويل إجمالي الإنفاق على الصحي في المغرب عموما من خلال:

- الموارد الضريبية: 21٪
- الدفع المباشر من الأسر: 56٪
- التغطية الطبية: 20.3٪
- أرباب العمل: 1.8٪
- التعاون الدولي: 0.4٪
- أخرى: 0.5٪

ومن أجل تحسين التغطية الصحية وتحقيق النتائجالملائمة، يجبعلى الدولةسد الخصاص المهول في الأطر الصحية الذي يقدر ب97 الف إطار حتى يتناسب ذلك مع نسبة الساكنة،للتمكن من الاستفادة من خدماتهم وقدرتهم على تقديم رعاية متكاملة عالية الجودة. لكن نلاحظ أن هذا الهدف صعب المنال في ظل السياسات النيوليبرالية التي تقزم دور القطاع العام الذي شأن الاستثمار فيه أن يكون حجر الزاوية في تحقيق التغطية الصحية الشاملة في جميع أرجاء المغرب باختلاف مقوماته المجالية.

لكن ضعف أجور الأطر الطبية يجعلهم يهجرون القطاع العام إلى القطاع الخاص داخل المغرب أو الهجرة إلى الخارج، حيث يقدر عدد الأطباء المغاربة الذين يشتغلون بأوروبا ب 20 الف طبيب، وحتى المباريات التي تفتها وزارة الصحة لا يذهبون إليها، وذلك راجع لهزالة الأجر. فالطبيب العام في المغرب، يتقاضى 8300 درهم في الشهر، بعد مسار دراسي طويل (BAC+8)، في حين يتقاضى قائد المقاطعة 23 الف دهم شهريا باحتساب التعويضات بمسار دراسي (BAC+5).

فالاستثمار في الأطر العاملة في مجال الرعاية الصحية الأولية هو الطريقة الأكثر فعالية من حيث التكلفة لضمان تحسين إتاحة الرعاية الصحية الأساسية. كما أن جودة النظم الإدارية وفق تدبير رشيد والاعتماد الحكامة الجيدة بمختلف القطاعات الصحية، وسن سياسة دوائية أكثر عدالة تيسر وصول المواطن والمواطنة إلى الدواء، والتكنولوجيات الصحية وحسن أداء نظم المعلومات الصحية وظيفتها عناصر أخرى لا غنى عنها في هذا الصدد حتى يتمكن كل المواطنين الحصول على تغطية صحية ملائمة تفي باحتياجاته والتي تضمنها كل مواثيق وعهود حقوق الإنسان الدولية والتي التزم المغرب بتحقيقها لفائدة مواطنيه بشكل متساو.

امتحان توظيف الأطباء العامين أكتوبر 2021

الجهة	عدد المناصب	عدد الناجحين
أكادير	32	07
الداخلة	04	00
الرباط	10	10
العيون	06	01
كلميم	12	00
بني ملال	10	05
طنجة	18	17
مراكش	30	03
وجدة	10	05
فاس	20	15
الراشيدية	25	02
الدار البيضاء	0	00
المجموع	177	65

كابوس دولة "الأبارتهايد" الصهيونية

لم تكن الإنتفاضة الفلسطينية الثانية ايلول 2000، إنفجارا للحظة تاريخية، ورد فعل مباشر، على فصل من فصول الإنتهاكات الإسرائيلية والإجرام المنهج بحق الشعب الفلسطيني، بل جاءت في سياق تراكم القناعة الجماعية الملموسة للحركة الجماهيرية الفلسطينية، بإنسداد آفاق المسار السياسي العبثي، الذي عكفت على الترويج له القيادة الرسمية الفلسطينية، منذ توقيع إتفاقية "أوسلو"، وتعبيد الطريق الشائكة، أمام الحركة الجماهيرية الفلسطينية، من وضعية الإحتلال إلى إنجاز الإستقلال كما عبروا عنها، بسلطة الحكم الذاتي.

لقد تمكن الشعب الفلسطيني من قلب الطاولة للمرة الثانية، على رأس مشاريع التهويد والإستيطان الصهيوني وضد رهانات اصبحت بالنسبة لكل جموع الشعب انها رهانات خاسرة، فوجهت رسائل واضحة للعدو الإسرائيلي والعالم، بأن الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، لا تخضع لميزان القوى،

وليست رهينة عامل وقت تموت بتقادم الزمن، ومع سياسة فرض وقائع ميدانية، تؤدي إلى إنجاز صفقة سياسية، على حساب الأرض والحقوق الوطنية، ولا تلبي طموح الشعب ومسار نضاله الطويل، كما تمكنت الحركة الجماهيرية، في سياق مراكمتها الكفاحية، وتجربتها الثورية في ميدان المواجهة والصراع، من ترسيخ أساليب نضالية شعبية، أدت إلى منح المقاومة الشعبية، وضعية متميزة في صميم الحركة الجماهيرية الفلسطينية، بعد أن طغت المقاومة المسلحة المحترفة، على المسار الكفاحي الفلسطيني لفترة طويلة من الزمن.

كان للإنتفاضة الفلسطينية الثانية، إنعكاس إستثنائي تراكمي، في بلورة حركة تضامن عالمية ناشطة، بدأت بذورها تنمو في أعقاب الإنتفاضة الأولى، بحيث تمكن جنرالات الحجارة، من وضع القضية الفلسطينية، المسلحة بقوة الحق والتضحية والعدالة، على رأس أولويات المجتمع الدولي، وهو ما إستكمل بالمنحى العملي، بالإعلان عن تشكيل حركة مقاطعة إسرائيل وسحب الإستثمارات منها وفرض العقوبات عليها (BDS، بعد النداء التاريخي الذي أصدره المجتمع المدني الفلسطيني، مطالبا أحرار وشعوب العالم، بدعم حركة مقاطعة إسرائيل كأحد أبرز أشكال المقاومة الشعبية الفلسطينية، وكأحد أهم أشكال الدعم العالمي، لنضال الشعب الفلسطيني وحقوقه الوطنية، والمحافظة على الشرعية الدولية، في الإنتصار لقضايا الحرية والإستقلال وتقرير المصير والعدالة الإجتماعية، وصون المواثيق الدولية وشرعة حقوق الإنسان.

جاءت هذه النداءات، من الميدان الفلسطيني الملتهب، الذي تحسس بمقاومته اليومية، خطورة الهامش المصطنع، على قارعة ما عرف بمشروع السلام الدائم وحل الصراع، فبينما وقف المجتمع الدولي، في الفناء الخلفي للبيت الأبيض، للتصفيق لمعاهدة إعتقد البعض بإنجازها، دخول الشرق الأوسط ومعه العالم، في مرحلة إتمام السلام العادل والشامل، كانت اللمسات الأخيرة، توضع على مشروع التهويد الكبير، في سياق إنتقال دولة الإحتلال الإسرائيلي، من نظام الإستعمار الكولونيالي الحديث، إلى نظام الفصل العنصري، ودولة "الأبارتهايد"، والتي تقف على ركيزتين أساسيتين، عبرت عنهما بشكل واضح ما عرف لاحقا بصفقة القرن الأمريكية وهما قانون القومية ومشروع الضم الكبير، وهذا ما تثبته محاكم التاريخ اليوم، وهي تضع جميع الرهانات الفاشلة، التي موهت حقيقة مشروع نسف المنجزات الوطنية الفلسطينية، في قفص المحاكمة، وتصدر حكمها بالإدانة في تضليل الرأي العام الفلسطيني والعالمي، بعد أن أضحى ما يزيد عن (60%)، من مساحة الضفة الفلسطينية المحتلة، تحت مقصلة الإستيطان الصهيوني، وما يزيد عن مليون مستوطن صهيوني، يحاصرون الشعب الفلسطيني، محولين القرى والمدن الفلسطينية، إلى معازل وجزر بشرية، تسبح في بحر الإستيطان، جوهر ما يسمى دولة إسرائيل الكبرى، وبمعنى أكثر تعبيرا عن تجربة النضال العالمي، ضد أشكال الإضطهاد والفصل العنصري، "دولة الأبارتهايد الصهيونية".

تمكنت حركة مقاطعة إسرائيل وسحب الإستثمارات منها وفرض العقوبات عليها (BDS)، من تصويب نضالها العالمي، على أكثر النقاط حساسية، في جسد النظام العنصري الصهيوني، بحيث عرفت مبكرا حقيقة مشروع، الإنتقال لنظام عنصري بائد، تكتلت جميع قوى الحرية والعدالة، تحت سقف المجتمع الدولي وشرعيته، لهزيمته وتفكيكه، بعد تضحيات جسام، قدمها الشعب المناضل في جنوب أفريقيا، الذي قدم للعالم نموذجا متقدما، في رفض جميع أشكال الهيمنة والإضطهاد والعنصرية القومية، وذلك بالتركيز على حقيقة الإستيطان وجوهره الإحلالي، الذي يناقض جميع المواثيق الدولية، ويشكل نقيضا مباشرا لمشروع السلام المنشود تحقيقه، وهو ما تراكم في عديد الإنجازات التي صنعتها حركة ال(BDS)، في سياق مشروع الحفر البطيء والمركز، في وجدان المجتمع الدولي، والرأي العام العالمي، مما جعلها مستهدفة من الحكومات الإسرائيلية وأجهزتها الأمنية، من مدخل الفزاعة الإسرائيلية، التي تشهر بوجه جميع الأصوات الحرة الداعمة للشعب الفلسطيني وقضيته العادلة وهي "معاداة السامية"، وعلى الرغم من الضخ المالي والإعلامي الكبير، الذي بذلته دولة الإحتلال الإسرائيلية، للجم حجم الإتساع والتأييد، لحركة الـ(BDS) ومحاولة تجريمها، إلا أن ذلك لم يؤثر في مسارها النضالي التصاعدي، بل شهدت حركة المقاطعة إتساعا ملحوظا في حجم التأييد العالمي لبرنامجها النضالي المطروح، وهو ما برز في عام 2021، في أعقاب أحداث حي الشيخ جراح وسلوان، ومعركة "سيف القدس"، بإنتفاض الملايين في الشوارع الأوروبية وفي العواصم العالمية، رفضا لمخططات التهويد والتطهير العرقي الصهيونية.

كما حققت حركة ال(BDS)، إنجازات مهمة، إمتازت بتجاوزها للجماهير المتضامنة مع الشعب الفلسطيني، إلى شخصيات رياضية وفنية وأكاديمية وإعلامية وممثلين عالميين، من المؤثرين بالرأي العام العالمي، وهو ما دفع وزير الخارجية الإسرائيلي "يائير لابيد"، للتصريح بأن دولة الإحتلال الإسرائيلية ستواجه خلال عام 2022، حملات مكثفة لتسميتها دولة فصل عنصري "أبارتهايد"، كما ستؤثر حملات المنظمات المناهضة لإسرائيل في القدرة على المشاركة في الأحداث الدولية، وهو ما يدلل بصورة لا شك فيها على فشل ما يسمى بالقبة الحديدية السياسية، ومحاولة تكميم أفواه المتضامنين والمؤيدين لنضال الشعب الفلسطيني وحقوقه، كسلاح لمحاربة جميع الأصوات الحرة المتضامنة مع الشعب الفلسطيني، حيث كانت سنة 2021 زاخرة بتضامن عدد واسع من مشاهير "هوليوود"، وإعلان آخرين من اليوتيوبرز والمؤثرين، مقاطعة دولة الفصل العنصري الصهيونية، والتي كان آخرها مع بداية 2022، اعلان الممثلة "إيما واتسون" بطلة سلسلة أفلام "هاري بوتر" الشهيرة، تضامنها مع الشعب الفلسطيني، عندما كتبت على حسابها على "إنستغرام" التضامن فعل، والذي يتابعه ملايين من المعجبين، كما أعلن أكثر من 20 ممثل وإعلامي الى الآن مقاطعتهم مهرجان "سيدني" السينمائي، بسبب قبول إدارة المهرجان تمويلا إسرائيليا، مؤكدين أن هذا التمويل، يأتي على حساب حقوق الشعب الفلسطيني، ويساعد في تكريس جرائم الإضطهاد والفصل العنصري وعمليات التطهير العرقي.

إن إتساع حركة التضامن العالمية، وتحولها لثقافة وسلاح عالمي، بات يشكل قلقا حقيقيا لنظام الفصل العنصري الصهيوني، الذي يصرف ملايين الدولارات، لتلميع صورته الإجرامية، خاصة في أوساط المجتمعات الأوروبية، مما يؤكد على نجاعة هذا الأسلوب في محاصرة دولة "الأبارتهايد" الصهيونية، ويفرض مهمات من نوع آخر، على الحركة الوطنية الفلسطينية، والجاليات الفلسطينية أينما تواجدت، للإنخراط في حملات المقاطعة ودعمها، وتعزيز عملها وإمدادها على الدوام، بالمواد التي تكشف زيف "البروباغاندا" الصهيونية، في سياق تشكيل رأي عام عالمي شعبي ومؤثر على الحكومات والمجتمع الدولي، لإتخاذ خطوات عملية لمحاصرة هذا النظام المجرم وتفكيكه، على طريق تمكين الشعب الفلسطيني بقواه الحية ومقاومته المستمرة، ودعم جميع الاحرار والشرفاء في العالم، من انجاز مشروعه الوطني بتقرير مصيره على أرضه وفي دولته المستقلة كاملة السيادة بعاصمتها القدس وعودة اللاجئين وفقا للقرارات الدولية

جهاد سليمان/ عضو اللجنة المركزية للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين

استعادة اليسار لتوهجه يرعب الامبرياليات والرجعيات التابعة

الحسين لهناوي

الشعب السوداني ومقاومة مسلسل الانقلابات العسكرية

على مدى ثلاث سنوات، منذ دجنبر 2019، يستمر الشعب السوداني في الاحتجاجات و المسيرات المليونية في مختلف المناطق تحت قيادة القوى الثورية التي تعاهدت على إسقاط النظام الشمولي الذي جثم على صدر الشعب لما يقارب ثلاثة عقود. و من المعلوم أن هذا الشعب العظيم له تاريخ حافل بالصراع مع العسكر المتحالف مع تنظيم الإخوان المسلمين. فبعد عام من إعلان استقلال السودان قام الفريق ابراهيم عبود ومجموعة من الضباط بانقلاب على السلطة المشكلة من حزب الأمة و الحزب الاتحادي الديمقراطي، واستمر حكم العسكر لمدة 6 سنوات، إلى أن قامت انتفاضة شعبية من جامعة الخرطوم بتاريخ 21 أكتوبر 1964 واستطاع الشعب ان يطيح بهذه الحكومة العسكرية. بعد ذلك ستستمر الصراعات على السلطة الى حدود 1969 حيث نفذ مجموعة من الضباط، بقيادة جعفر النميري انقلابا أخر و استولوا على السلطة، خلال حكم النميري، الذي دام حوالي 16 سنة، عرف السودان العديد من الانقلابات الفاشلة التي ترتبت عنها إعدامات عديدة و اعتقالات بالجملة في صفوف العسكريين والمدنيين. خلال 6 ابريل 1985، اعلن الجيش عزل النميري على اثر العصيان المدني الشامل بسبب التفشي الفظيع لظاهرة الغلاء. وسيتولى المجلس العسكري رعاية انتخابات التي شهد فيها الإخوان المسلمون صعودا كبيرا حيث احتلوا الرتبة الثالثة بعد حزب الأمة و الحزب الاتحادي الديمقراطي. ستستمر الحكومة المدنية برئاسة حزب الأمة إلى أن قاد العميد حسن البشير انقلابا عسكريا واعتقل كل قادة الأحزاب السياسية بمن فيهم حسن الترابي زعيم الجبهة الإسلامية القومية. خلال سنتي 1990 و 1992 قام بعض الضباط بمحاولتي انقلاب فاشلة وتم إعدامهم من طرف حسن البشير. سيستمر هذا النظام لمدة تفوق ثلاثون سنة، عاش فيها الشعب السوداني جميع

الويلات من حروب اهلية (مشكل الجنوب) وتغول الفساد والاستبداد. الجدير بالذكر أن القوى الامبريالية والمحاور العربية الرجعية كانت ترعى كل الانقلابات وتغذي الصراعات الدينية والاثنية في هذا البلد الإفريقي الغني بالثروات الطبيعية. أما الثورة الحالية، فانها زرعت الرعب داخل الامبريالية وأذنابها المشكلة من المحاور الرجعية (السعودية والإمارات ومصر وتركيا) لانها تحت قيادة القوى الثورية وعلى رأسها الحزب الشيوعي الذي يعتبر البوصلة الرئيسية من اجل استكمال مهام الثورة من خلال لجان المقاومة الرافضة لاي توافق مع قوى الثورة المضادة و فلول النظام البائد المعروفين بقوى الهبوط الناعم، وهي الصيغة التي تتسارع الامبريالية الامريكية والقوي الرجعية التابعة لها مع الزمن من اجل إجهاض الثورة و تحوير شعارها الذي التفت حوله الجماهير" حرية ، عدالة، سلام. ان هذه الثورة بسلميتها وقيادتها الثورية المنغرسة في كل الأحياء عبر شبيبة لجن المقاومة، لن تنطلي عليها حيل الامبريالية والمحاور التي تستفيد من نهب ثروات السودان، هذه الثروات من شانها ان تضمن لكافة شعوب افريقيا العيش الكريم و الحرية و الامان•

اليسار يكتسح تدريجيا بلدان أمريكا اللاتينية

الحسين لهناوي

يشكل انتصار مرشح جبهة اليسار، بما فيه الحزب الشيوعي الشيلي، انبعاثا تاريخيا لليسار في بلد الرئيس الماركسي المنتخب ديمقراطيا " سلفادور الليندي " الذي تم اغتياله في انقلاب مدبر من طرف الامبريالية الامريكية مستعملة العسكري الفاشي بينوشي. لقد مكن هذا الانتصار الشعب الشيلي من التعبير عن تاييده لهذا الرئيس المناضل الذي يري فيه رد الاعتبار لليسار وتجربة الليندي. كذلك، صوت شعب نيكاراكوا لصالح مرشح الجبهة الساندينية دانييل اورتيكا، وهي الجبهة التي حاربتها الامبريالية الامريكية من خلال دعم شبكة من الخونة الداخليين. في المكسيك، تم انتخاب رئيس يساري، بنسبة عالية، ليفشل الشعب الكسيكي محاولات الامبريالية الامريكية لدعم مرشح اليمين. أما شعب البيرو فقد صوت، بأغلبية ساحقة لفائدة الرئيس الماركسي، الذي تعهد بتأميم قطاعات الغاز والبترول الذي تستثمر فيهم الشركات الأمريكية. ينضاف إلى هذه الانتصارات اليسارية انتخاب رؤساء كل من الهندراس الذي اختار شعبها رئيسة من اليسار الرديكالي وشعب بوليفيا الذي صوت بشكل كبير لصالح

مرشح اليسار الذي سارع إلى إصدار عفو عن الرئيس ايفو مورايس الذي خططت المخابرات الأمريكية وكبار العسكريين المحليين لاعتقاله أو تصفيته. كل هذه البلدان التي اختارت التوجه نحو اليسار وعبرت عن انضمامها إلى محور كوبا و فنزويلا التين فشلت الامبريالية الأمريكية في إركاعهما بواسطة الحصار الظالم المفروض عليهما منذ عدة عقود وكافة الدسائس والمناورات الفاشلة، ستعيد إلى قيم اليسار ومبادئه المبنية على العدالة الاجتماعية وكرامة و حرية الشعوب و تقرير مصيرها بعيدا عن الضغوطات التي تمارسها الامبريالية العالمية و في مقدمتها الامبريالية الأمريكية التي تعتبر بلدان أمريكا اللاتينية بمثابة حديقتها الخلفية.

المرأة المغربية ورهان المساواة والمناصفة بين التشريعات والواقع

زهرة قوبيع

إن المتتبع للنقاش الذي يعرفه المغرب على مستوى وسائل الإعلام الرسمية وبعض الأحزاب السياسية وجمعيات المجتمع المدني حول المناصفة والمساواة، يخيل إليه أن المرأة المغربية تتمتع بكافة حقوقها وأنها تتخطى في ذلك مثيلاتها في الدول المغاربية وغيرها من النساء بدول أوروبا وأمريكا اللاتينية، وذلك نظرا للخطاب الديماغوجي المضلل الذي يراد تسويقه للخارج لقضية المرأة المغربية، لإضفاء مظهر الحداثة على الكتلة الطبقية السائدة. لكن من يعرف واقع المغرب والمطلع على خبايا معاناة نسائه في الهوامش وفي البوادي ومناطق

المغرب العميق ،سرعان ما يتغاضى الطرف في الحديث عن مناصفة يقصد منها أصحابها وصاحباتها المشاركة السياسية أو بالأصح المشاركة الانتخابية، بعيدا عن أي مفهوم شمولي للمناصفة والمساواة بين الجنسين في المجال لاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي.

إن المرأة المغربية بعيدة كل البعد عن تحقيق المساواة الفعلية، رغم الخطوات التي قد يبدو أنه قد تم تسجيلها على مستوى الحقوق المدنية والسياسية، حيث لازال التمييز ضد المرأة يشكل حجر الزاوية في المنظومة التشريعية بالمغرب، بدءا من مقتضيات الدستور اللاشعبي ،التي رغم تنصيصها على سمو المواثيق الدولية لحقوق الإنسان وعلى المساواة بين الجنسين في المادة 19، تظل مقتضيات مشروطة بخصوصية الهوية الدينية والثوابت والتشريعات المحلية مما أفرغها من كل مضمون، وهي نفس المبررات التي يتم التذرع بها للحفاظ على جوهر التمييز في القضايا الجوهرية في مدونة الأسرة وفي مجال السياسات العمومية. ولا يزال العنف ضد النساء يمثل نسبة تفوق 62 بالمائة، وما يفوق 42000 قاصر تم تزويجهن سنة 2014، وأكثر من مليون و500 ألف أسرة تعيلها النساء تعيش الفقر المدقع. كما تظل قضية الميراث طابو لدى أغلب الفاعلين والفاعلات ولازالت المرأة المغربية لا تتمتع بالولاية على الأطفال ،ولا يحق لأفراد أسرتها الاستفادة من تعويضات تقاعدها ،وغيرها من مظاهر التمييز المتفشية على جميع المستويات ليس على مستوى الواقع اليومي للنساء فقط ،بل وحتى على مستوى القوانين التشريعية.

وهذا ما أكده آخر تقرير للمنتدى الاقتصادي العالمي، الذي صنف المغرب في الرتبة 133 ضمن مؤشر المساواة بين الجنسين ليظل بعيدا كل البعد عن تسديد الفجوة بين الجنسين، حيث شمل التقرير 142 بلدًا حول العالم، استقرأ فيها التقرير الفوارق التي لا تزَالُ ماثلةً بين الجنسين، وقد جاء تصنيف المغرب في مرتبة متأخرة وراء العديد من الدول العربية كالسعودية وموريتانيا ومصر، وهو التصنيفُ الذِي يقيسُ مدَى ظفر المرأة بالفرص المتاحة للرجل، سواء تعلق الأمر بالتعليم أو التطبيب أو العمل والولوج إلى العمل السياسي ويشير التقرير إلى أن النهوض بوضع المرأة ليس مسألة إنصاف فحسب ،وإنما تأمين لمستقبل مشترك أفضل على اعتبار أنّ النساء يمثلن نصف ساكنة العالم، ومن الهدر عدم استثمار طاقتهن في الإنتاج والتنمية. وربما كانت هذه الأرقام إحدى المؤشرات الرئيسية التي تكشف زيف الخطاب الرسمي حول المرأة والمكتسبات الزاخرة التي أحرزتها، خطاب يراد به أن تظهر الصور الديماغوجية للملكية الجديدة التي تسعى للظهور أمام الخارج بمظهر حداثي ووفية لالتزاماتها الدولية في مجال تعديل القوانين المرتبطة بالمرأة.

> إن الحديث عن المناصفة في ظل نمط إنتاج يتسم بالطبقية والتمييز يظل حديثا مبتورا، لأن اللامساواة بين الجنسين مثلها مثل اللامساواة بين أفراد المجتمع بما تعنيه من فوارق اجتماعية وطبقية هما من الخصائص الهيكلية للنظام الاقتصادي والاجتماعي السائد

إن الهوة شاسعة بين الخطاب والممارسة وبين القانون والواقع. وفي ظل النظام الاقتصادي والسياسي والاجتماعي القائم يظل أي حديث عن المساواة والمناصفة حديثا للاستهلاك الإعلامي الخارجي من قبل الدوائر الرسمية ومطية للانتخابات واستغلال أصوات النساء من قبل الأحزاب السياسية.

إن الحديث عن المناصفة في ظل نمط إنتاج يتسم بالطبقية والتمييز يظل حديثا مبتورا، لأن اللامساواة بين الجنسين مثلها مثل اللامساواة بين أفراد المجتمع بما تعنيه من فوارق اجتماعية وطبقية هما من الخصائص الهيكلية للنظام الاقتصادي والاجتماعي السائد، وتظل كل الإجراءات القانونية رغم إيجابياتها غير ذي جدوى إذا لم تكن مقرونة بالنضال من أجل تحقيق مكتسبات موازية على المستوى الاجتماعي والاقتصادي وتحسين أوضاع النساء المادية والمعنوية بهدف تطوير انخراطهن في النضال الجماهيري والنقابي، ووضع حد لمعاناتهن والمساهمة في بناء أدوات الدفاع الذاتي تمكنهن من انتزاع حقوقهن تلك التي تقرها التشريعات المحلية أو التي يطمحن لتحقيقها، وضمان بناء مجتمع المساواة والعدالة الاجتماعية. فرغم مصادقة المغرب على العديد من الاتفاقيات الدولية حول الشغل لم يكن لذلك أي أثر على مستوى الاستقلال الاقتصادي للنساء، حيث مازالت نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل لا تتجاوز 25 في المئة حسب إحصائيات 2012، كما تعاني النساء بطالة أكثر من الرجال، وهي البطالة التي لا ينظر إليها على أنها بطالة كبطالة الرجال، وعادة ما ينظر إلى عمل المرأة على أنه ثانوي وليس اختيارا أساسيا في حياتها لتحقيق ذاتها واستقلاليتها المادية وضمان حريتها وتقويض النظام الذي يكرس تبعيتها. وتظل النساء يشغلن أعمالا ووظائف تعتبر امتدادا لوظائفهن الطبيعية في تناغم مع التقسيم الجنسي للأدوار داخل المجتمع، كما لازالت العديد من الفتيات القاصرات وعاملات القطاع الزراعي والعاملات بالمناولة يخضعن لاستغلال فاحش ولا يخضع عملهن لمدونة الشغل. كما يشكل التمييز الجنسي في مجال الأجور إحدى المظاهر الأساسية في المغرب وخصوصا في القطاع الخاص وتشير الأرقام إلى تفاوتات شاسعة في الأجور بين النساء والرجال حيث تقل أجور النساء في القطاع الخاص ب25 في المائة عن أجور الرجال وقد يصل هذا الفرق إلى 75 في المائة في بعض القطاعات. وتوجد تفاوتات وفوارق في القطاع العمومي من حيث المهام والترقيات. كما أن ضعف انخراط النساء في العمل النقابي والجهل بحقوقهن يعرض عددا كبيرا منهن للاستغلال ولأشكال التمييز. ورغم هذا التمييز لا تسعى الدولة لاتخاذ أية تدابير لتحسين ظروف العمل في القطاعات التي تشتغل فيها النساء كالقطاع الزراعي والنسيج وخادمات البيوت، بل تظل القوانين المنظمة لهذه القطاعات، إن وجدت، هي القوانين الأكثر تدنيا وانتهاكا لحقوق العمال والعاملات، بل وتتواطأ الدولة مع الباطرونا المحلية والأجنبية لتكثيف استغلال النساء وطردهن كما هو الحال مع عاملات طنجة اللواتي طردن من عملهن بعد أكثر من 30 سنة من العمل

يتبع ص 13

تتمة مقال المرأة المغربية ورهان المساواة والمناصفة بين التشريعات والواقع

في قطاع النسيج، حيث وجدن أنفسهن في الشارع بعدما تم تعويض أرباب العمل عن الأراضي التي يستغلونها في المنطقة الحرة، والذين غادروا إلى بلدانهم تاركين أكثر من 500 عائلة مشردة، ولم تتخذ الدولة أية إجراءات حمائية أو تدابير لإعادة العاملات لعملهن أو إرغام أرباب العمل على دفع التعويضات على التسريحات الجماعية أو نقل شركاتهم إلى المنطقة الصناعية الجديدة، ناهيك عن غياب الشروط الأدنى للعاملات في هذه القطاعات المصنفة نسائية كالنقل والمطاعم الجماعية والاستفادة من التغطية الصحية التي غالبا ما يتم اقتطاعها دون دفعها.

أما على المستوى الاجتماعي فلازالت الأمية تعشش في صفوف النساء بمعدل يفوق 65 بالمائة ولازال التعليم امتيازا وليس حقا للفتيات بالعالم القروي. ورغم الحديث عن تعميم التعليم فإن ميزانيات التعليم والثقافة يتم سنويا تقليصها تحت ضغط المؤسسات المالية الدولية. ولعل التصريح الأخير لوزير التربية الوطنية حول أمية 76 بالمائة من التلاميذ والتلميذات المغاربة حتى مستوى الرابعة ابتدائي يؤكد فشل السياسات اللاشعبية في مجال قطاع التعليم، والتي تتميز بتعليم راق للطبقات الحاكمة وللأثرياء وتعليم آخر لأبناء وبنات الطبقات الكادحة وهو التعليم الذي تؤدي شهاداته إلى الشارع وإلى الاعتصام الطويل أمام العمالات والبرلمان وأبواب الوزارات.

أما في مجال الصحة فتشير الأرقام الرسمية إلى وفاة امرأة حامل على رأس كل ست ساعات جراء تطور مشاكل الحمل والوضع، ومضاعفات ما بعد الوضع وهو رقم يفوق بكثير ضحايا حوادث السير التي تخصص لها التلفزة الرسمية حيزا يومياضمن نشراتها الإخبارية، علما أن الوضعية الصحية للمرأة لا تقف عند حد السير الجيد للحمل، أو الظروف الجيدة للولادة التي لم تعد متوفرة لا بالمستشفيات العمومية ولا الخاصة ،حيث نرى يوميا ولادات بالشارع العمومي وبمحاذاة المستشفيات، بل تبقى الوضعية الصحية للمرأة رهينة بالظروف المادية للمرأة ولأسرتها، وحسب دراسة أجريت سنة 2010 تصل نسبة وفيات الأمهات إلى 227 حالة وفاة لكل 100 ألف مولود حي، وهذا الرقم يشكل بدوره 267 حالة وفاة لكل 100 ألف مولود في الوسط القروي و187حالة وفاة لكل 100 مولود في الوسط الحضري. كما يشكل غياب تكفل شركات التأمين بالمصاريف المرتبطة بالولادة، والتي تعتمد نظام مبلغ "رمزي" أمر يمنع الكثير من النساء من اللجوء إلى المستشفيات، أو مصحات الخواص ويدفعهن لاختيار الولادة في المنزل، نظرا لارتفاع تكاليف الولادة وخوصصة القطاع الصحي عبر فرض أثمنة على جل الخدمات المقدمة بالمستشفيات "العمومية" والصعوبة والزبونية في الحصول على ما يسمى ببطاقة الرميد التي تؤدي العراقيل الإدارية أغلب المواطنات والمواطنين إلى الاستغناء عن استعمالها إضافة إلى مظاهر الرشوة التي أصبحت ملازمة للخدمات المقدمة بهاته المستشفيات.

إن ما ذكرناه يبين أن الحديث عن المناصفة في بلادنا هو حديث لإخفاء هذه الفوارق الاجتماعية ولتلميع الإخفاقات في مجال السياسات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية المرتبطة بالنهوض بأوضاع النساء، ويبين أن المرأة المغربية لم تحقق لا المساواة القانونية ولا الفعلية وسيظل الحديث عن مناصفة ومساواة في ظل النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي الحالي أمرا مستحيلا، نظام طبقي يحكمه اقتصاد الريع والاحتكار والجمع بين السلطة والثروة، حيث لازالت الثروة ممركزة بين يدي عائلات تعد على أصابع اليد من ضمنها العائلة الملكية التي تحتكر السلطة والثروة. ولازالت البلاد مرتهنة للمؤسسات المالية الإمبريالية مما يجعلها عاجزة عن توفير الشروط المادية والثقافية والسياسية للقضاء على التمييز بين الجنسين حيث تظل السياسات الطبقية التي نكرسها أبعد من هذا، بل هي سياسات تسعى إلى الإبقاء على البنية الاقتصادية والاجتماعية السائدة وإلى إنتاج التمييز بين الجنسين باستمرار.

إن الطبقة الحاكمة ليست سوى أداة بيد الرأسمال الأجنبي والنظام الاقتصادي العالمي وهي التي توفر لها التشريعات التي تمكنها من استغلال يد عاملة رخيصة والسيطرة على مفاصل الاقتصاد المغربي وتوفر لها المناخ الاجتماعي لذلك من قمع للحريات النقابية والحقوقية. إن اللامساواة بين أفراد المجتمع بما تعنيه من تفاقم مستمر للفوارق الاجتماعية والطبقية مثلها مثل اللامساواة بين المرأة والرجل هي من الخصائص الهيكلية للنظام الاقتصادي والسياسي والاجتماعي المخزني، وهو ما يجعل كل تغيير جذري لواقع النساء وخصوصا النساء الكادحات اللواتي يمثلن الغالبية العظمى للنساء لا يمكن أن يتحقق إلا عبر ثورة شاملة اقتصادية وسياسية وثقافية واجتماعية تضع حدا للتبعية الاقتصادية والاستبداد وتفسح المجال للشعب المغربي برجاله ونسائه كي يمارس سيادته على الاقتصاد والدولة، ويتيح تحرر المرأة وتمتعها بالمساواة الفعلية في سياق أعمق، وسيظل أي حديث عن المناصفة وعن المساواة دون ربطه بالتحرر الشامل للمجتمع ككل من النمط الاقتصادي الحالي والعلاقات الاجتماعية المرتبطة به مجرد وهم في غياب نظام سياسي ديمقراطي يحكمه دستور شعبي ديمقراطي علماني يقر المساواة الفعلية وبدون شروط، دستور يضمن ممارسة الحريات الفردية والجماعية ويتيح الإمكانات الفعلية للمرأة للمشاركة في الحياة العامة دون أن ينظر إليها كرقم انتخابي أو يد عاملة رخيصة أو ربة بيت مكلفة بإعادة عملية الإنتاج والعمل دون مقابل في تقديم الخدمات المنزلية وتربية الأطفال والخدمات المقدمة للعائلة، دستور علماني يفصل الدين عن الدولة ويمكن المرأة من التحرر من العوائق الايديولوجية والأفكار المسبقة التي تكرس لدونيتها داخل الأسرة والمجتمع، مما يتيح معالجة دونيتها من خلال معالجة الأسباب المادية والثقافية عن طريق التعليم والتربية وجعل قيم المساواة جزءا من بناء مجتمع الديمقراطية والاشتراكية، ومن النضال اليومي على أرض الواقع هما يوميا، وعدم الاكتفاء بالشعارات العامة والإستراتيجية وإهمال التعاطي مع المشاكل اليومية للنساء والاحتكاك المباشر بالنساء الكادحات والعاملات وربات البيوت والدفع بهن نحو النضال الشعبي والتمرد على واقع البؤس والفقر والتهميش الذي يعشن فيه، والعمل على تأطير وتوعية التلميذات والطالبات للتعبئة الفكرية والسياسية من أجل تسليحهن بأدوات الدفاع الذاتي التي ستمكنهن من فهم واقع التمييز داخل المجتمع وبالتالي النضال جنبا إلى جنب مع الرجال من أجل مجتمع المساواة والعدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية.

إن الطبقة الحاكمة ليست سوى أداة بيد الرأسمال الأجنبي والنظام الاقتصادي العالمي وهي التي توفر لها التشريعات التي تمكنها من استغلال يد عاملة رخيصة والسيطرة على مفاصل الاقتصاد المغربي وتوفر لها المناخ الاجتماعي لذلك من قمع للحريات النقابية والحقوقية

وشمك ياحادة الذي زين محياك محفور في ذاكرتي

بمناسبة حلول السنة الامازيغية .استحضر تلك الأيقونة القادمة من شموخ الاطلس المتوسط الى أحياء الكدح بالبيضاء التي عانقتها وبادلتها نفس الود والعشق.تلك الاغاني والعيطات بشقيها الامازيغي واللسان العربي الدارج ذو الحمولات العاطفية. والمصحوبة بانين الكمان واهازيج البندير تجعلك انت القاطن بأحياء البؤس تتصالح مع ذاتك المشروخة لتعود بناء هويتك الممزوجة بمكون العربي والامازيغي والإسلامي دون التفريط في انتمائك لطبقات مسحوقة في أطراف مدينة

بسيط انك لا تستطيع ان تعيش باحواش وحده وحروف تيفيناغ. واعلم علم اليقين ان اقطاعيين امازيغ يضطهدون ويمتصون دماء المستغلين (بفتح الغين) حتى وان كانوا من مداشيرهم وبني جلدتهم. ويستحضر الرعاة قرب امينتانوت الحبيبة ان هناك طائر يلهيهم عن متابعة حراسة شياههم وهو نفس المعنى عند الفضاء العربي الرعوي يسمى ملاهيت السراح كالغول.وتعرف القضية متعددة الأبعاد تتدخل فيها الثقافة والماء والأرض والرعي.اي تقسيم الثروات بشكل عادل.لسبب (امكساون)..فكذلك تلك العهود المعسولة الانتخابية ومزامير داود او الهرولة نحو حائط المبكى.كل هذه كل هذه الامور تلهي الامازيغ عن مواجهة واقعهم البئيس.

ومن خلال برنامج اداعي جادت به احد القنوات هل الاولى او الثانية لم اعد ادكر.وكيف يستقبل سكان الحي حادة وعكي وفرقتها باحترام وتقدير .وكانت تشتغل هي وبناصر وخويا والفرقة في حانات شعبية .وبالرجوع الى هذه المشاهد نكون .تخلينا مقارنةمع هذه الاجيال السالفة قيم التسامح وادماج الوافد معنا والقبول به لانه جزء من كينونتنا.

ومن الطبيعي ان لا تهتم الجهات الرسمية الساهرة على الشأن الثقافي او الفني الرسمي.ولكن ان يلوذ مثقفون او فنانون اوباحثون فهنا مكمن الخلل .انه جحود .

ان ماقدمته حادة من فرجة وفرحة وسعادة لطبقات اجتماعية فقيرة انذاك ليس بالأمر الهين في زمن كانت وسائل الامتاع شحيحة.

الحرف والصنائع بتطوان

سيصدر للرفيق جمال الدين العمارتي عضو النهج الديمقراطي بتطوان ترجمة كتاب (الحرف والصنائع بتطوان خلال العقد الأول من القرن العشرين)

ويعتبر هذا العمل مجهودا علميا في باب الترجمة.

ثورة وسكون

صدر للاستاذ المتقاعد حامد الزيدوحي ديوان شعر تحت عنوان (ثورة وسكون).والرفيق ناشط صحافي وعضو الجمعية المغربية لحقوق الانسان بامينتانوت. وقد سبق أن نشرت جريدة النهج الديمقراطي دراسة على ديوان شعري له سابق.مسيرة موفقة لشاعرنا.

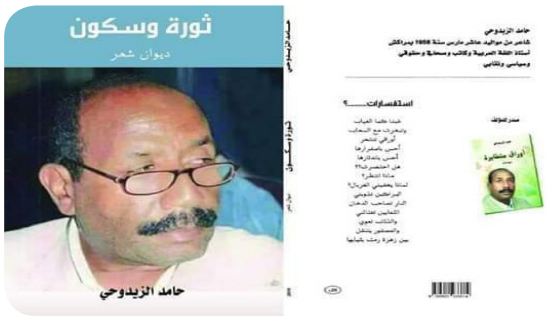

مزامير واقنعة

ستصدر قريبا للاستاذ عبدالكريم الرطابي رواية تحت عنوان (مزامير واقنعه).وقد سبق للكاتب ان أصدر نصوصا إبداعية على الصفحة الثقافية لجريدة النهج الديمقراطي.

الثقافة والتغيير

" ليس ضروريا أن يكون كل شيء مثاليا "

نور الدين موعابيد

هذه إحدى المقولات التي استشهدت بها الرواية "أحلام مستغانمي " في روايـة من رواياتها المحققة أرقاما قياسية من حيث المبيعات. والواقع أن إضاءتها تستدعي زخما من الحذرين: الإبستيمي، والمنهج، وعلى الرغم من هذا الاحتراس الصارخ، المشروع، أقول إن للمجازفة أيضا حجيتها، لاسيما إذا كانت محصنة ضد التهور غير المحسوب، فلا هو أخرق، ولا هو أرعن.. إنه يعبئ ما أوت ي من قدرات، مهارات وكفايات حتى ينقاد له التميز، و تحتضنه الاستثنائية

فإذا تفرده مسهب، مطنب، لكن الطريف أن الإبداع نزق زئبقي، لا يستقر على حال، ولا يستسيغ أحادية المآل، بل إن هذهالخصيصة: دوام التحول، هي أرقى ما يس م ذلك الإبداع، النهم،الذي لا يكف عن أن "يعد بنبيذ، وبأنخاب جديدة"،فلا يخشى الانحسار والانحصار، يغدو ذلك الجواب، الخفاق، مخترق الآفاق، بما له من آليات الانتقاد، بدل نسخ الاعتقاد.

ولا ما كان ممكنا أن تضح ي المثالية ضربا من ضروب اليوتوبيا، إذ تغرق في الخيال المجنح،فإن المقصود إليه ب"المثالي " هو "ممكن التحق"، تحققا يتقصى الشارد والوارد، معترفا بتنسيب المعرفة، فلا يوفر سهما في كنانته إلا رمى به، وفي بعض رسائل الجاحظ نقرأ"الكامل من ع دت سقطاته "، وأضاف الثعالب "والسعيد من حسبت هفواته".

ومما أثار إعجاب الجاحظ نفسه، قول شاعر:

رأيتك أمس خير بني معد وأنت اليوم خير منك أمس

وأنت غدا تزيد الضعف خيرا كذاك تزيد سادة عبد شمس

لعلك --أيها القارئ-- مستعذب الظاهرة البلاغية المعروفة: "رد الأعجاز على الصدور"، فقد رد عجز البيت الأول)خير.. أمس(على صدره)أمس...خير(، كما رد عجز البيت الأخير).. تزيد(على صدره)تزيد، وهو ما أثرى البنية الصوتية-الدلالية، فأطرب المتلقي العربي بعامة..

لمثل هذا كتب الشاعر الترك ي "ناظم حكمت" روايته "الحياة جميلة يا صاحبي"، مسبارها المقاومة، ومدماكها الصمود، بلا حدود، النضال الذي يحبط المناورات والمؤامرات، ويفضح التواطئات ضد إنسانية الإنسان، مؤثث الزمكان خالق بسمة الأقحوان والبيلسان، في العيش الكريم، ذي الخير الجمعي العميم.

وكأننا ما كان أمر هذا الموضوع فإن الواقع يحتفظ بشاعريته، بما أنه هو مح رك الرغبة في التغيير، سعيا إلى التوهج...

إن ما قلته لا يغمط حق بعضهم في التوهم، نحو ما قال "فولتير": "يعيش في أحسن العوالم الممكنة"، وربما غدا

عائقا من عوائق الكشف / الاكتشاف اللامتناهيين..

هي حملات نوعية من نبض المجتمع،تمر عابرة كل عام،غير مثيرة لاهتمام الاعلام الرسمي.لكنها حملة ترفع لها شارات نصر سواعد العاملات والعمال في أقصى وأقسى جهات المغرب العميق،تمحو مساحات الجغرافيا لتقيم علائق بين ضحايا الاستبداد والاستغلال وقهر قوانين الشغل...

يسعدنا ونحن نرصد ونتابع شؤون الطبقة العاملة المغربية،أن نستضيف مناضلا وأحد المسؤولين عن اطلاق حملة وطنية لفائدة العاملات والعمال الزراعيين والساهرين على تأطيرها في سياق الظلم والاستغلال الطبقيين ومخاطر الوباء كوفيد19-،يسعدنا أن نستضيف الرفيق "ادريس عدة" كمناضل نقابي عمالي،نائب الكاتب الوطني للجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي،الكاتب الوطني لنقابة المياه والغابات في اطار الاتحاد المغربي للشغل.وقبل كل هذا،هو مناضل النهج الديمقراطي تدرج في تحمل مهام تنظيمية وجماهيرية بين صفوف رفاقه في القنيطرة ومهام وطنية.حتى نقرأ فصول اجرام الكتلة الطبقية وتواطؤ نظام المخزن،نفتح الملف بالحوار التالي:

1 لماذا قررتم في الجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي إطلاق حملة وطنية أخرى حول أوضاع وقضايا العمال الزراعيين؟

خاضت النقابة الوطنية للعمال الزراعيين المنضوية تحت لواء الجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي حملة وطنية طيلة الفترة الممتدة من 8 الى 19 دجنبر من السنة المنصرمة كاستمرار لتقليد إجابي تحرص عليه الجامعة منذ سنوات حيث أنه ومنذ سنة 2012 درجت الجامعة الوطنية على تنظيم حملات وطنية سنوية ،عادة ما تصادف اجواء تخليد الذكرى السنوية لصدور الاعلان العالمي لحقوق الانسان وهو ما حرصت عليه في شهر دجنبر الماضي ،حيث كانت هذه الحملة فرصة أخرى لإعادة التذكير بالواقع المزري للعاملات والعمال الزراعيين وبمطالهم ومناسبة ايضا لتوحيد نضالاتهم وتقوية أواصر التضامن بين العاملات والعمال في مواجهة القهروالاستغلال.

2 وعلى أي أساس مطلبي خضتم كجامعة حملة هذه السنة؟

كما سبق التأكيد فقد استندت حملة السنة التي ودعناها قبل أسابيع على وثيقتين أساسيتين هما المذكرة المطلبية للنقابة الوطنية للعاملات والعمال الزراعيين الصادرة عن مؤتمرها الاخير والتصريح الصحافي

بمثابة تقرير سنوي موجز حول الاوضاع والمطالب العاجلة للعمال الزراعيين وأما المذكرة فهي وثيقة سبق أن وضعتها الجامعة لدى رئيس الحكومة ووزيرالفلاحة ووزيرالشغل ولدى الهيئات الحقوقية الرسمية منها والمناضلة ،وهي تفصل اهم سمات الوضع العام الذي يعيشه العاملات والعمال الزراعيون كقرويين محرومين من الحد الادنى للعيش الكريم نتيجة الغلاء وانهيار الخدمات الاجتماعية العمومية من صحة تعليم وارتفاع نسبة البطالة ناهيك عن واقع حقوق الانسان في العالم القروي، الذي يمكن اختزاله في اشتداد التحكم المخزني على رقاب الساكنة القروية وضرب حريتها،وحقوقها الاقتصادية والاجتماعية خاصة منها الحق في الأرض والمياه ،الى غير ذلك من مظاهر بؤس البادية المغربية،كما ارتكزت المذكرة المطلبية على عدد من المحاور المطلبية من قبيل وجوب التعجيل بتحقيق المماثلة بين SMAGوSMIGتنفيذا لاتفاق 26 ابريل 2011وفرض تطبيق قانون الشغل والزيادة العامة في الأجور والمعاشات وحماية الحريات النقابية واحداث محاكم خاصة بالشغل وجعل الاجتهاد القضائي في خدمة الطرف الأضعف في العلاقة الشغلية وليس في خدمة الباطرونا الجشعة.وكذلك تضمن التصريح الدي تم توجيهه الى وزارة الفلاحة ووزارة الادماج الاقتصادي والمقاولات الصغرى والشغل والكفاءات والى كافة المنابر الاعلامية،قسمايكشف مضامين المذكرة المطلبية المذكورةويستعرض اوضاع ومطالب العاملات والعمال الزراعيين في ظل كورونا حيث توقف التصريح عند مطلب الزيادة في الأجور والحد الأدنى للمعاش لكي يصل الى 2000 درهم كحد ادنى،وضع حد لحملات التسريح الجماعية والفردية التي تنتهجها الباطرونا الزراعية بذريعة ازمة كورونا وحماية الحريات النقابية التي اضحت في مقدمة الحريات المستهدفة من طرف الملاكين الكبار ودولتهم كما ركز التصريح على انهيار خدمات جهاز التفتيش بسبب فاسديه ونتيجة التقليص المتعمد للامكانيات الموضوعة رهن اشارة القلة القليلة من المفتشين الشرفاء لكبح عملهم على مراقبة تطبيق قانون الشغل على علاته رغم ان جهاز التفتيش اصلا مكبل بحدود قانونية تجعل تدخله دون تأثر يذكر ،كما عرجت النقابة الوطنية للعمال الزراعيين في تصريحها هذه السنة على تفاحش جرائم التشغيل المؤقت للعمال طيلة عقود دون حق في الشغل القار وعلى آفة النخاسة المسماة بالتشغيل المؤقت والمناولة التي تعمل على تجريد العمال من مقومات المقاومة الفردية والجماعية في اطار النقابة لتجعلهم عرضة لأبشع أشكال الاستغلال وتهديد سلامتهم الجسدية وحياتهم في كثير في الاحيان.

وتناول التصريح مآسي عمال الضيعات الفلاحية التي استحوذ عليهاالرأسمال الزراعي وخدام المخزن وحمل وكالة التنمية الفلاحية ومن خلالها وزارة الفلاحة المسؤولية بالاشتراك مع المستحوذين على هذه الاراضي ،في ما الت اليه اوضاع عمال هذه الضيعات الفلاحية نتيجة للحرمان من الأجور،والطرد التعسفي والمتابعات الكيدية بتهم ملفقة كما هو الشأن مع عمال شركات أملاك اوملالة ومليح اكري و SAAG.

3 كيف تقيمون سير الحملة ونتائجها؟

يمكن التاكيد بان البرنامج المكثف الذي سطرته النقابة الوطنية لحملة هذه السنة قد تم تنفيذه كاملا حيث باشرنا مراسلة وزير الشغل قبل انطلاق الحملة، لطلب لقاء معه على ارضية المذكرة المطلبية ،كما كانت اوضاع ومطالب العاملات والعمال الزراعيين نقطة محورية في حوارنا مع وزير الفلاحية بتاريخ 8 دجنبر الماضي،وعلى صعيد آخر خضنا حملة اعلامية قوية عبر عدد من الوسائط و المنابر التواصلية والاعلامية الوطنية والجهوية،كما راسلنا ولاة جهات الرباط سلا القنيطرة وسوس ماسة و خنيفرة بني ملال لطرح قضايا العاملات والعمال الزراعيين في الضيعات الفلاحيةومحطات التلفيف في هذه الجهات واطلقنا حملة تضامن واسعة شاركت فيهاأغلب مكونات الجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي عبر ارسال برقيات التضامن لوزيري الفلاحة والشغل ونظمنا مهرجانا خطابيا تضامنيا عن بعد شاركت فيه أكثر من تسعة منظمات نقابية وهيئات مدنية دولية صديقة وحليفة .وفي باب النضال الميداني قامت الفروع الجامعية العمالية بتعليق لافتات بشعار موحد على واجهات مقرات الاتحاد المغربي للشغل طيلة العشرة ايام للحملة ونفدنا مسيرات ووقفات احتجاجية بالمناسبة موزعة على ايام الحملة شارك فيها الآلاف من العاملات والعمال الزراعيين من كل من س س قاسم وس سليمان ومشرع بلقصيري وتيداس والمعازيز واولاد تايمة وشتوكة ايت باها وبني ملال والقنيطرة.

اما من حيث نتائج هذه الحملة فقد حققت الغاية منها وهي ابقاء ملف العاملات والعمال الزراعيين مفتوحا امام الدولة والباطرونا الزراعية والراي العام وحشد الدعم الداخلي والخارجي لمعاركهم وفضح الملاكين الكبارورموز المخزن المسؤولين عن مآسيهم كقرويين فقراء وكعمال كادحين وتعزيز روابط التضامن بينهم استعدادا لمزيد من النضال .أما على مستوى الآثار المباشرة فقد رصدنا تحرك السلطات الشغلية والمحلية لفتح عدد من الحوارات في محاولة للتنفيس فقط ،ولم نلمس بعد اي تحرك على مستوى المطالب العامة وعلى رأسها تحقيق المعادلة بين SMIGوSMAG، والزيادة في الحد الادنى للمعاش وفي الاجور وحل النزاعات المستعصية في عدد من المناطق ،الى غيرها من المطالب العاجلة وهي المطالب التي نؤكد أن تحقيقها يتوقف على المزيد من النضال المنظم والوحدوي للعاملات والعمال الزراعيين والى جانب باقي شرائح الطبقة العاملة وربطها بالنضالات الشعبية بعدفرض اولويات الطبقة العاملة وباقي الفئات الاجتماعية المسحوقة،على أجندة الدولة.

4 عشتم في اشتوكا ايت باها وتابع معكم الرأي العام جريمة مقتل العاملة المسماة قيد حياتها "صباح دينار"، هلا اطلعتم قراء الجريدة على تطورات هذه القضية وموقف باقي الأطراف فيها؟

كما تابعتم مشكورين في الجريدة وعبر القطاع العمالي والقطاع النسائي للنهج الديمقراطي فقد سقطت صباح دينار شهيدة للقهر والاستغلال الطبقي في معركة الدفاع عن كرامة وحقوق عمال الاخطبوط الدوليAZURA،والتصدي للفصل التعسفي لمندوب الاجراء وكاتب عام نقابة عمال الشركةالذي شكل السبب المباشر لانطلاق الاعتصام المفتوح لصباح ورفاقها منذ 8 دجنبر المنصرم ،ومنذ سقوط الشهيدةالى يومنا هذا ،تصاعدت الاعتداءات اليومية على العمال المعتصمين ليل نهار،رفقة اسرهم ،من طرف زبانية الشركة وحراس شركة G4s الذين نفدوا عتداءا ليليا خطيرا على المعتصمين واسرهم في الشارع العام في محاولة أخرى فاشلة لفض الاعتصام البطولي للعمال،أمام صمت وتواطؤ الداوئر المخزنية المحلية والمركزية التي تتابع يوميات الاعتداء،ومن جهة واخرىتخوض الجامعة الوطنية لقطاع الفلاحي حملة تضامن وطني ودولي لفائدة أسرة الشهيدة ورفاقها المعتصمين ولفضح جرائم هذه الشركة وتواطؤ السلطات والحملة جاريةوستتواصل حتى تحقيق انتصار العمال المعتصمين من اجل حقوقهم ووفاء لروح رفيقتهم صباح.

5 فضلا عن كونك نائبا للكاتب للجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي،كمناضل للنهج الديمقراطي كيف تنظر لقرب إعلان التنظيم عن تأسيس حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين في بلادنا؟

كمناضل في صفوف النهج الديمقراطي اومن براهنية الشروع في بناء حزب للعمال والكادحين وأتقاسم مع رفيقاتي ورفاقي في التنظيم هذه القناعة واتشرف بالمساهمة الى جانبهم في إنجاز هذه المهمة التاريخية باعتبارها إظافة نوعية وحاسمة من شأنها تطوير النضال الديمقراطي وتجذيره وتمكين الطبقة العاملة والكادحين من الاداة التنظيمية لخوض الصراع الساسي من اجل حسم السلطة لصالحهم وبناء بديل تحرري اشتراكي على النظام المخزني التبعي المنصهرفي المحور الصهوني الرجعي المتحكم في المنطقة .كما أرى أن ضرورة حزب الطبقة العاملة في بلادنا تنبع كذلك من الحاجة الى تنظيم عمال يسرع الفرز في المشهد النقابي المبتذل والمتهاوي و يساهم في توحيد معارك الطبقة العاملة الاقتصادية والسياسية ويقود ربطها بنضال باقي حلفائها والتسريع أيضا في إعادة بناء الوحدةالنقابية التنظيمة. لكل هده الاعتبارات فإن مهمة بناء حزب العمال والكادحين مهمة تستحق بذل المزيد من التضحيات وتهون من أجلها الصعاب والتحديات بمافيها المنع المخزني الذي يطال مؤتمر الاعلان عن ميلاد الحزب، وهو المنع الذي يعكس عن رعب المخزن مما قد ينجم عن تأسيس هذا الحزب.واعتقد ان الصعوبات والعوائق كانت منتظرة دائما ومنذ عقود، لذلك حمل عدد من رفيقاتنا ورفاقنا أكفانهم وهم يرددون شعار الصمود والعزم "سنبني الحزب تحث نيران العدو" وهو الشعار البوصلة الذي لازال يواجهنا كجيل لاحق من المناضلات والمناضبين رفقة رفاق لنا يصلون الماضي بالحاضر، عازمين كل العزم على تأسيس حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين في جميع الأحوال ومهما تطلب ذلك من تضحيات.

بيان الحزب الشيوعي السوداني

تابعت سكرتارية اللجنة المركزية تطورات الحالة السياسية في النقاط التالية:-

 في تطور جديد جاء إعتصام الشمالية بمطالبه المشروعة لرفض زيادة أسعار الكهرباء التي تؤثر على الموسم الزراعي والإنتاج الزراعي عموماً، ومطالباً بإلغاء الزيادات في الأسعار. ونؤكد دعم الحزب لمطالب المزارعين وجماهير الولاية الشمالية بإلغاء الزيادات، كما جاء في بيانات لجان المقاومة في مروي وأبناء المحس وتجمعات المزارعين، كما طُرحت مطالب مشروعة أخرى مثل حق أبناء الولاية في عائدات الذهب والمشاريع الزراعية الإماراتية والسعودية وغيرها التي تصل عقودها إلى 99 عاماً، وحق المنطقة في نصيبها العادل من عائد القمح والبرسيم والحفاظ على المياه الجوفية والبيئة وضمان مستقبل الأجيال القادمة ، وتوفير خدمات التعليم والصحة والبنيات التحتية وإصلاح طريق شريان الشمال الذي أنهكته الشاحنات المصرية ، ووقف نهب مصر لثروات البلاد من (الذهب-الماشية-التبلدي-القطن...الخ) والمطالبة بنصيب من عائدات السياحة لتنمية المنطقة. ،كما ندعو إلى أوسع تضامن مع أبناء الشمالية وتكوين تجمعات إتحادات المزارعين في المشاريع الزراعية المروية والمطرية(سنار-سنجة-الرهد- الدمازين-القضارف-القاش-طوكر-جبال النوبة...الخ) للمطالبة بحقوق المزارعين وتوفير الوقود ومدخلات الإنتاج وتوفيرالري والسماد...الخ.

- كما تابعت السكرتارية المطالب المشروعة للموظفين والعاملين والمهنيين لزيادة الأجور التي تآكلت بسبب الإرتفاع المستمر في الأسعار، ودعت إلى زيادة الأجور مع تركيز الأسعار حتى لا يمتصها السوق.

- تابعت أيضاً الوضع في دارفور وأكدت على ضرورة السلام الشامل العادل بعد فشل إتفاق جوبا وضرورة عودة النازحين لقراهم وإعمار مناطقهم وتوفير إحتياجاتهم الأساسية (التعليم-الصحة-الخدمات البيطرية-المياه والكهرباء...الخ) وعودة المستوطنين لبلدانهم وحل كل المليشيات وجمع السلاح ومحاسبة كل من أرتكب جرائم الإبادة الجماعية ضد الإنسانية والإغتصاب وغيرها، وإدانة نهب الحركات المسلحة الموقعة على إتفاق جوبا لمخازن (اليوناميد).

- دعت السكرتارية لأوسع تضامن مع الأطباء والعاملين بالقطاع الصحي لتصعيدهم المشروع لوقف الهجوم على المستشفيات ومنع إسعاف المصابين وإطلاق الرصاص على المتظاهرين السلميين حتى بلغ عدد الشهداء 64 شهيداً وإصابة أكثر من ألف شخص وضرورة تقديم المجرمين للمحاكمة.

- إستنكرت السكرتارية محاولة الفبركة والأكاذيب حول إتهام المتظاهرين السلميين لإغتيال العميد شرطة، لتبرير القمع الوحشي للمتظاهرين السلميين مما أدى لعشرات الإصابات في مليونية 13 يناير وإستشهاد الريح محمد من بحري، والهجوم بالبمبان على مأتم الشهيد الريح وضرب المتظاهرين السلميين بمدافع الدوشكا، الرحمة للعميد شرطة وللشهداء وعاجل الشفاء للمصابين الجرحى، علماً بأن القمع الوحشي لن يوقف المد الجماهيري الذي سوف يستمر بمختلف الأشكال حتى إسقاط الإنقلاب وقيام الحكم المدني الديمقراطي.

- فيما يختص بمبادرة فوكلر للحوار، نؤكد موقف الحزب من رفض الإنقلاب العسكري والشراكة مع العسكر، التي أثبت فشله وضرورة عودة الجيش للثكنات وإلغاء حالة الطوارئ وقيام الحكم المدني الديمقراطي وفق تفويض بعثة الأمم المتحدة، ووقف القتل المميت للمتظاهرين السلميين وتقديم قادة الإنقلاب للمحاكمة في أحداث ما بعد إنقلاب 25 أكتوبر ومجزرة فض الإعتصام، وتسليم البشير ومن معه للمحكمة الجنائية الدولية وضرورة حل كل المليشيات من دعم سريع وجيوش الحركات، ومليشيات المؤتمر الوطني (كتائب الظل- والدفاع الشعبي....الخ) وقيام الجيش القومي الموحد وتصفية كل جيوب الإرهاب من السودان وسحب قوات المرتزقة الروس (فاغنر) من السودان وضرورة ضم كل شركات الجيش والشرطة والدعم السريع لولاية وزارة المالية ووقف تهريب الذهب وثروات البلاد للخارج وقيام حكم مدني ديمقراطي وفق وثيقة دستورية جديدة، تؤكد سيادة حكم القانون وإستقلال القضاء وفصل السلطات والديمقراطية وتفكيك التمكين وعودة كل أموال الشعب المنهوبة، والسيادة الوطنية وخروج السودان من كل المحاور العسكرية ووقف إرسال المرتزقة لحرب اليمن، ومراجعة الاتفاقيات حول الأراضي التي تصل عقودها إلى 99 عاما وعودة حلايب وشلاتين والفشقة للسودان وإلغاء إتفاقيات القواعد العسكرية لروسيا وأمريكا على البحر الأحمر وقيام علاقات خارجية متوازنة مع كل دول العالم، وتحقيق السلام العادل والشامل بعد فشل إتفاق جوبا ومشاركة قادته في الإنقلاب العسكري ضد شعب السودان.، وأخيراً قيام المؤتمر الدستوري الذي ينتج عنه دستور ديمقراطي وقانون إنتخابات ديمقراطي متوافق عليه في ظل حكم مدني ديمقراطي، وقيام إنتخابات حرة نزيهة في نهاية الفترة الإنتقالية. تلك هي المبادئ الأساسية التي نراها لتوفير المناخ الملائم للحوار الذي دعا له مبعوث الأمم المتحدة فوكلر.

عمال وعاملات النظافة والحراسة والإطعام بالتعليم يلتئمون في ملتقى وطني

تحت إشراف المكتب الوطني للجامعة الوطنية للتعليم، انعقد عن بعد الملتقى الوطني الأول لعمال وعاملات الحراسة والنظافة والإطعام بالتعليم، يوم الأحد 26 دجنبر 2021، عبر تقنية التناظر المرئي (منصة زوم)، وقد حضره ممثلون وممثلات عن العمال والعاملات المنضوين تحت لواء الجامعة الوطنية للتعليم FNE التوجه الديمقراطي بفروعها على الصعيد الوطني وبمشاركة عضوات واعضاء المكتب الوطني بقيادة الكاتب العام الوطني الرفيق الادريسي عبد الرزاق، وبعد كلمة الافتتاح وعرض نقط مشروع جدول أعمال الملتقى والمصادقة عليها، قدم الكاتب العام الوطني كلمة نوه فيها بالحضور، ومثمنا مجهودات المناضلين والمناضلات في فروعهم، واستعرض بشكل كاف التداعيات السلبية للتدبير المفوض بالقطاع على الأوضاع المهنية والاجتماعية للعمال والعاملات، وتغول الشركات المستفيدة من هذا المجال وعدم احترامها لكل مقتضيات مدونة الشغل، والتضييق الممنهج على الحريات النقابية، مؤكدا على إفلاس هذه المنهجية المعتمدة على شركات الوساطة في التشغيل داخل قطاع التربية والتكوين، ومطالبا الوزارة وإداراتها بضرورة إعادة النظر في خوصصة قطاعات الحراسة والنظافة والاطعام، كما دعا العمال والعاملات والمسؤولين النقابيين عبر ربوع الوطن، لمضاعفة المجهودات من أجل بناء مكاتب نقابية لمقاومة الحكرة والظلم والتهميش.

وفي سياق جدول الأعمال، تناول العمال والعاملات في مداخلاتهم العميقة والشافية واقعهم المعاش مع الشركات المشغلة والسلطات الشغلية والترابية ومع بعض المسؤولين الإداريين، عنوانه العريض هو دوس حقوقهم المكفولة قانونا وبتواطؤ الأغلبية ضد حقهم في تحسين شروط عملهم وعدم التجاوب مع معاناتهم واحتجاجاتهم في العديد من المناطق. وفي معرض أغلب مداخلاتهم، أكدوا على استعدادهم لتوحيد الفعل النضالي وطنيا، مع توسيع دائرة العمل النقابي المكافح في صفوفهم .وخلص الملتقى إلى ما يلي :

احتجاجه على كل أشكال دوس حقوقهم المهنية والاجتماعية من طرف شركات الوساطة وغالبا بتواطؤ مديريات التشغيل والسطات الترابية ومسؤولي وزارة التربية بالأقاليم والجهات؛

رفضه لكل مظاهر الاستغلال والعبودية الممارسة من طرف شركات الوساطة اتجاه جماهير العمال والعاملات بقطاع التعليم؛

مطالبته الجهات المسؤولة بالتدخل لتنفيذ قانون الشغل في جوهره داخل قطاعات الحراسة والنظافة والإطعام بالتعليم (الكرامة، استقرار العمل، الحد الادنى للأجر SMIG، دفاتر التحملات والاختلالات التي يعرفها، التصريح بكامل أيام العمل لدى الضمان الاجتماعي، احترام ساعات العمل القانونية، الحق في العطل الأسبوعية والدينية والوطنية والعطلة السنوية، التأمين، الحرية النقابية..؛

رفضه للخوصصة التي تعمل وزارة التربية على تنزيلها في الإطعام المدرسي من خلال إرساء المطعمة التريتور traiteurs في المؤسسات التعليمية عبر المذكرة الوزارية المشؤومة (769/21) الصادرة بتاريخ 27 يوليوز 2021؛

مطالبته الحكومة والوزارة الوصية بإلغاء خوصصة هذه المجالات الحيوية في الفضاء العام التعليمي، وإدماج كل العاملين فيها في الوظيفة العمومية كخيار يحمي المرفق العمومي من الإنهيار ويضمن حقوق وكرامة العاملين به؛

من وحي الأحداث

النظام القائم يمنع انعقاد المؤتمر الوطني الخامس للنهج الديمقراطي

التيتي الحبيب

النظام البوليسي يكيل بمكيالين يسمح بعقد المهرجانات وبعقد المؤتمرات للأحزاب وللقوى موالية له ويمنع استعمال نفس القاعات والفضاءات عن النهج الديمقراطي لعقد مؤتمره الوطني الخامس رغم سلك نفس المساطر التي سلكتها تلك الأحزاب الموالية.

في وجه النهج الديمقراطي تنتصب تدابير الحظر الصحي وتبريرات كاذبة أخرى مثل خضوع القاعات للترميم والاصلاحات وطبعا يرفض المسؤولون تقديم أجوبة كتابية عن الرفض والاختباء وراء حجة التعليمات. كلما قرر النهج الديمقراطي القيام بعمل جماهيري في الفضاء العام إلا وواجهته ترسانة المنع وجحافل القمع تسد المقرات أو تقطع الشارع وتنهال الهراوات على رؤوس المناضلات والمناضلين. لكن رغم هذه الإجراءات القمعية فان إرادة المقاومة والتحدي تكبر وتتقوى بين صفوف تنظيم النهج الديمقراطي تفعيلا وتعزيزا لقناعة أصبحت راسخة وتشكل عقيدة التنظيم، وهي قرارنا الحازم في بناء الحزب المستقل للطبقة العاملة تحت نيران العدو الطبقي ونظامه البوليسي المقيت.

إنهم يشددون القمع والحصار لمنع التحاق العمال والكادحين بصفوفنا. إنهم يكشفون عن الوجه الحقيقي لديمقراطية الواجهة وفي هذا يكمن احد أهم الانتصارات على الدولة الكمبرادورية التي تريد أن تسوق لوجه مصطنع وهو الديمقراطية والانتقال الديمقراطي وهي بذلك تضرب عصفورين بحجر واحد أي أنها تجعل من الوجود القانوني للنهج الديمقراطي تعبيرا عن هذه الديمقراطية وفي نفس الوقت إن الهامش الديمقراطي هو منحة من النظام الذي تغير. إن هذه الصورة تكسرت اليوم بفعل نضال وكفاح النهج الديمقراطي وباقي التنظيمات السياسية والحقوقي؛ لقد تعرى الوجه الديكتاتوري القبيح للنظام كما أن الهامش الضيق والهش والذي انتزعه شعبنا بعد تضحيات جسيمة، وجد من يدافع عته ويرفض التنازل عنه، بل يجاهد من اجل فرض المزيد من الحقوق والمكتسبات تمهيدا لاقتلاع الاستبداد وبناء الديمقراطية الحقيقية ديمقراطية شعبية تضع مصالح العمال والكادحين في رأس لائحة المطالب ديمقراطية تجسد إرادة وسلطة الشعب المناضل والذي هو مصدر الشرعية السياسية والنضالية والتاريخية.

انطلقت حملة التضامن مع النهج الديمقراطي من اجل انتزاع حقه في عقد مؤتمره الوطني الخامس حضوريا وفي فضاء عمومي. إنها حملة تضامن عبرت فيها القوى المناضلة وطنيا ودوليا عن وقوفها المبدئي والراسخ ضد النظام البوليسي المتغول في هذه اللحظة الحرجة من تاريخ شعبنا.